الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعـــــليم العــالي و البحـــــث العلـــمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم تجارية

تخصص : تجارة و اللوجيستيك الأورومتوسطي

مـــوســـومـــة بـــ:

دور التبادل التجاري في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

من إعداد الطالب:

-برحال هواري.

تحت إشراف الأستاذ:

- بن شني عبد القادر.

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا: بوضراف الجيلالي أستاذ محاضر"ب".
مناقشا: بن شني يوسف أستاذ محاضر"ب".
مقررا: بن شني عبد القادر أستاذ مساعد "أ".

السنة الجامعية

2015-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إن ما يمكن إستخلاصه من دراسة موضوع ، هو الأهمية الإستراتجية التي يحضى بها موضوع التكامل الاقتصادي بشكل عام، وموضوع التكامل الاقتصادي العربي على وجه الخصوص، باعتباره من الوسائل المؤهلة للتنافس، والاندماج بصورة ايجابية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، و من خلال دراسة وتحليل مادة البحث من معلومات التي وفرتها المصادر، و المراجع ، لخصنا جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يأتي:

أ – **الاستنتاجات:**

1 يعتبر التبادل التجاري من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات.

2 زيادة رفاهية ومستويات المعيشية نتيجة أثر خلق التجارة على الدول الأعضاء ،وهذا ما تبحث عنه دول الباحثة عن التكامل .

3 رفع معدلات التبادل التجاري ، يؤدي إلى البحث عن القوة التفاوضية ، أو ميزة المساومة الاحتكارية المتواجدة في التكتلات الإقتصادية.

4 التجارة الدولية تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب ، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي .

5 برغم من مدى تأثير التبادل التجاري في التكامل الإقتصادي العربي إلى انه هناك بعض العراقيل تحول دون تنمية للتبادل التجاري العربي: و بالتالي تعرقل التكامل الإقتصادي العربي وهي:

- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، الإدارية، النقدية، المالية، الكمية) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، رسوم القنصليات، رسوم المرور...)، هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي في حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.
- إعتماد معظم الدول العربية على التجارة النفطية.
- عدم الإعتماد على التجارة العربية البينية بنسبة كبيرة.
- ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة يشكلان عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.
- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، و الأورومتوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

ب – التوصيات:

1 – خلق أسواق أكبر من خلال التعاون الثنائي والإقليمي بين الدول العربية، ودعم منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتوسيعها، فضلاً عن ضرورة العمل على الاستفادة من المزايا الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأوربية والأفريقية والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي ستؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتوسيع حجم السوق أمام الدول العربية.

2 – ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية، وخفض الإنفاق الحكومي، خاصة الجاري، على أن يتم ذلك في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي والتثبيت المالي.

3 – التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية على وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربي، تحقيقاً لأهدافه في دعم سياسات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وربط رأس المال العربي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

4 – بحث مشكلة نقل الأشخاص والبضائع بمختلف جوانبها وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجوا.

5 – التنسيق العربي المسبق في دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي على وفق إستراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

مقدمة الفصل:

ويعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي مع بداية سنة 1945 نظرا لما لهذا التكامل من مكاسب اقتصادية، تتأتى من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصادياتها، كما تلجأ الدول لهذه التكتلات كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعولمة ، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي.

كان من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا، لما لهذا التكامل من آثار إيجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادي سوف نبرزها في هذا المبحث .

المطلب الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي.

أولا :مفهوم التكامل الاقتصادي: أ- من الجانب اللغوي:

تشير مفردة" **تكامل** "في السياق العام إلى :" قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين".،ولذلك يطلق عليه «تكامل إقليمي[1]»

يعود أصل كلمة أو مصطلح التكامل إلى اللغة اللاتينية، وهو مصطلح Intégritas ،أما الفعل اللاتيني للكلمة فهوIntéger وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي.

يعني التكامل تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر و ترك القطاعات المتنافسة، فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من موارد أولية والتي لا يمكنه العمل إلا من خلالها، وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا كما يمكن التكامل بين دولتين إحداهما صناعية والأخرى زراعية، وهذا هو مفهوم التكامل أو الترابط في المجال اللغوي[2]

لقد تطرقت القواميس العربية إلى المعنى اللغوي لتكامل، إذا يعرفه القاموس العصري على أنه التكميل والتتميم، وفي قاموس المصباح المنير يرد على أنه : " يقال كمل الشيء، إذا تمت أجزاؤه و كملت محاسنه "

وهكذا فإن التكامل يدل في منظوره اللغوي على أنه : " تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة[3] "

من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه" :عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة[4] "

لقد تعددت تعريفات التكامل الاقتصادي بتعدد القواميس، إذ يعرف قاموس العلوم الاقتصادية الفرنسي، مصطلح التكامل الاقتصادي على أنه " :يشير إلى تحول الدولة من كونها دولة ممزقة إلى دولة متماسكة ومنسجمة،وعادة ما ينطوي مفهوم التكامل على فكرة الوحدة، فما هو مشتت ومتناثر، يتجمع ويحتشد[5]"

1- عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص24

2- قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989 ، ص5

3- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2003 ، ص13

4- محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص: 25.

5- إكرام بدر الدين، قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الخامس، ماي 1983 ، ص51

ولعل من الملاحظ في هذا المجال، أنه ليس هناك اتفاقا بين الاقتصاديين حول مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث المنهجية، والهدف والسياسات المراحل، ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين أن اختلافهم في التعريف يعود إلى إختلاف المناهج المتبعة في التحليل [1]، وتماشيا مع هذه الملاحظة، فلقد طرح الاقتصادي كندلبرجر تصوراته المختلفة حول مدلول اصطلاح التكامل الاقتصادي من خلال عقده لمقارنة هامة بين ثلاث تعريفات تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي وهم: البروفيسور بيلا بلاسا ، جونار ميردال ، جان تنبرجن،

وفي هذا الخصوص، فقد عرف بيلا بلاسا التكامل على أنه": عملية وحالة في آن واحد، فهو عملية،لأنه ينطوي على التدابير ، والإجراءات، والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المختلفة، وهو حالة، لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام[2]".

أما جونار ميردال يرى التكامل على أنه ":العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، وليس فقط على مستوى دولي، بل أيضا على المستوى القومي[3]"

وإذا انتقلنا إلى المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على النحو الذي حدده جان تنبرجن **فهو يحتوي على جانبين" سلبي وإيجابي"، فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[4]

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فإننا نجد أن فريتزم اخلوب ، يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى ":أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[5]"

أما بايندر فيرى أن التكامل الاقتصادي" :يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للبلدان المتكاملة،كما يشمل تطبيق سياسات مشتركة، ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجموعة[6] "

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية، مرجع سابق الذكر، ص14

[2] – Bela Balassa, the theory of economic integration, RICHARD D. IRWIN, INC. HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961. P1.

[2]- رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1994-1995. ص4

[3]-Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey, International Economic Integration "Limits and Prospects", second edition, London, Routledge,1998, P5.

[4]- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص30

[5]- سيد البواب ، التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع ، الأهرام الاقتصادي، 12 افبراير 1999 ، ص68

أما بالنسبة لمفهوم التكامل الاقتصادي عند العلماء والباحثين العرب، فقد عرفه الدكتور عبد الهادي يموت على أنه ": عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة،ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية[1]"

وعرف الدكتور عبد القادر معاشو التكامل من حيث الهدف" :التكامل هو خلق مجموع متجانس[2]"

المطلب الثاني :أسباب ظهور التكتلات الإقليمية.

تتعدد أسباب إقامة التـــكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

أ –أسباب إقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الإقتصادية فيمايلي:

1 – التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، و الوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع .

2 – تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الإستثمار الوطني و الأجر الأجنبي المباشر.

3 – خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية ...)

4 – ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك

[1]- عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا يوجد سنة النشر، ص110

[2]- عبد القادر معاشو، الأوبك :منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1982 ، ص70

التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

ب أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أور وبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي. فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة " الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الإقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية ، ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما .

ج- أسباب أمنية:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها...

د- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي :

فالتقارب الجغرافي يعد واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي .ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول.

المطلب الثالث :أهمية التكامل الإقليمي.

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية[1]:

1-الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر" **J.Viner** " بأنه أثر خلق التجارة ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

2-الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3-يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

[1] - د.فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2004 ، ص49 .

4- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

5-تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6-يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

وستتضح أهمية التكتلات الاقتصادية أكثر من خلال نظرية الاتحاد الجمركي التي سنتناولها في المبحث الموالي..

المطلب الرابع :شروط نجاح التكامل الإقتصادي.

لنجاح التكامل الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات و هذه المقومات تتمثل في الآتي [1] :

1-توفر وتنوع موارد الثروة الطبيعية : إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة ، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية ، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد و التي توجد بين هذه الدول، فتكامل دولتين و أكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن تعود بفائدة على تلك الدول و هذا لعدم المساواة في المزايا و الالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسواق هذه الدول لمنتجات دول أخرى كما أن توفر هذه الثروات لا يعتبر عاملا من عوامل نجاح التكامل إذا لم يستغل أو يكون قابل للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل، إضافة إلى ذلك فإن نجاح التكامل يعتمد أيضا على تنوع تلك المصادر، حيث يتيح تنوع الموارد الطبيعية فرص التخصص و اعتماد الدول على بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري
بين الدول المتكاملة.

2-توفير الأيدي العاملة : يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة و المدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية إنتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، و بهذا يتم تحقيق أكفأ استخدام ممكن لليد العاملة،

[1] -كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 ، ص30

و بهذا يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، و لن يتحقق هذا الانتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريبا جيدًا.

و توفر اليد العاملة الفنية في الدول المتكاملة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليمية في الدول الأعضاء بصورة مشتركة كما يتيح لها استخدام موارد ما بطريقة فعالة، أيضا تنمية هذه الموارد و زيادة حجمها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

3-توفر وسائل النقل و الموصلات : إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء و دعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية و تسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية.

و عملية توفير وسائل النقل و المواصلات يعتبر أمرًا ضروريا للتكامل ، حيث أنها تعمل على ربط الدول بعضها ببعض، و تساعد أيضا في نقل و تصدير السلع و المنتجات الزراعية و السلع المصنعة من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك و عن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة كما تعمل وسائل المواصلات على تعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق المتجاورة أو المعزولة.

كما يجب توفر وسائل النقل و المواصلات داخل كل دولة من الدول المتكاملة و بين كل دولة و مجموعة الدول الأخرى الداخلة في نطاق التكامل.

4-توفر المناخ السياسي الملائم : إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي ، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يؤدي حتما إلى إسقاط التكامل الاقتصادي ،أما توفر الإرادة السياسية فيكسر جميع العقبات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي حيث أن تقارب وجهات النظر السياسية بين قادة الدول يخلق جوا من الثقة، إلا أن هذا الجو لن يدوم إلا إذا كانت هناك أهداف مشتركة دائمة تتطلع لتحقيقها جميع شعوب هذه الدول سواء كانت اقتصادية أم سياسية.

5-إعطاء الوقت المناسب و الكافي للدراسات و البحوث على كافة المستويات: إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل و التفكك بعد وقت قصير ، و من هنا تظهر أهمية الدراسات و البحوث في هذا المجال، حيث أن الدراسة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة و عرض البدائل الممكنة ثم تقييم تلك البدائل و التوصل إلى القرار الأمثل في ظل الظروف والعوامل المحيطة.

و يضاف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الاقتصادي أن تكون هناك خلفية اجتماعية و ثقافية مشتركة، وضرورة التجاور و الترابط و الامتداد الجغرافي ، و توفر حد أدنى من التجانس السياسي و توقع تأمين و حماية المزايا الاقتصادية المرتقبة والدفاع عنها وتوقع أي وجود خطر مشترك داخلي أو خارجي و وجود قطب أساسي لالتفاف دول التكتل حوله[1].

[1] -مصطفى احمد مصطفى ، مستجدات الحاضر و تحديات المستقبل لما يسمى ، النظام العالمي الجديد ، مذكرة داخلية رقم (900) ، معهد التخطيط االقومي، ماي 1993 ، ص44

المبحث الثاني :أشكال التكامل الاقتصادي، مزاياه و تكاليفه.

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي حسب درجة تطوره و مراحل تكوينه ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه الأشكال من الاتفاقيات التفضيلية وصولا إلى التكامل الاقتصادي الكامل وما ينطوي عليه التكامل الاقتصادي من مزايا و مكاسب و ما يحمله من تكاليف.

المطلب الأول :أشكال التكامل الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي له أشكال مختلفة وكل شكل له درجة من درجات التكامل الاقتصادي و هذا الاختلاف يكون تبعا لاختلاف الأعضاء، حيث قد تلغى جميع القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى إمكانية إتباع سياسات مالية و نقدية و اجتماعية موحدة، و تداول عملة موحدة ، و وضع موازنة موحدة.

و في هذه الحالة يكون التكامل السياسي مواكبًا للتكامل الاقتصادي، و في الغالب يكون الدافع السياسي للتكامل أقوى من الدافع الاقتصادي و يطلق على هذا النوع من التكامل "تكامل كامل[1] " أي يشمل كافة الجوانب دون استثناء.

كما قد يكون التكامل الاقتصادي " تكاملا جزئيا " أي أنه يشمل جوانب محددة و مثال ذلك الاتفاقيات التفضيلية و منطقة التجارة الحرة، و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل، وكل شكل من هده الأشكال هو نوع من التكامل الجزئي حيث يعتبر الأكثر شيوعا بين دول العالم ، وفيما يلي سنستعرض كل أشكال التكامل الاقتصادي إلى جانب حجم المعوقات التي يتم إزالتها في كل شكل :[2]

1-الاتفاقيات التفضيلية: و يهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الإستيرادية و غيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة أو لأنواع منها و ذلك وفق قوائم سلعية تعدها و تتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية ، و تعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي و تشجيع التبادل التجاري بين الدول.[3]

و مثل هذه الاتفاقيات لها شكل اتفاقيات للتجارة و التبادل، أو اتفاقيات للتعريفة الجمركية أو اتفاقيات للدفع، كما قد تقتصر الاتفاقية على هدف واحد أو تضم أكثر من هدف ،و تكتسي هذه الاتفاقيات أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها و لزيادة الصادرات، و فتح أسواق جديدة لمنتجاتها .[4]

2-منطقة التجارة الحرة: و في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم إلغاء القيود و التدابير الإدارية و الرسوم الجمركية المفروضة على حركة تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول المتكاملة ، و في نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة بحقها في تحديد مستوى الرسوم الجمركية و نوعية القيود التجارية الأخرى في مواجهة الدول غير الأعضاء .و بالتالي فإن منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن دمج أسواق

[1] BALASSA B ; THE THEORY OF ECONOMIC INTRRNATION " OP.CIT, 1961 , P 4

[2] F. Kahnert And others , Economic Integration Among Devloping Countries , Development Centre studie , Paris,1968 . p11.

3- فتحي حسن سلامة ، النظم الجمركية و الاستيراد و التصدير، الإسكندرية . مركز الدلتا للطباعة ، 1990 ، ص105

[4]-رفعت لبيب مقياس ، الاتفاقيات التفضيلية و التكتلات الاقتصادية المعاصرة الإسكندرية 1971 ، ص142

السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة تتحقق داخلها حرية انتقال السلع الوطنية المنشأ بين الدول الأعضاء و ذلك بموجب شهادة المنشأ التي تقوم على قواعد يتم الاتفاق عليها.

ومنطقة التجارة الحرة لا تعمل على إلغاء القيود لانتقال الأشخاص و رؤوس الاموال بين الدول الأعضاء، كما انه بإمكان أي دولة عضو إبرام أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى خارج نطاق منطقة التجارة الحرة.

و بالرغم من ذلك فإن منطقة التجارة الحرة قد تواجه بعض الصعوبات أهمها تحديد دولة المنشأ لبعض السلع و ما يرتبط بها من عمليات إعادة التصدير ، حيث يتم إدخال بعض السلع من خارج منطقة التجارة الحرة إلى إحدى الدول الأعضاء التي تفرض ضريبة جمركية منخفضة أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة الحرة ثم يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى لتفادي رسومها الجمركية المرتفعة، و تكون هذه العملية أكثر تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل هذه السلعة عن طريقها تجري عليها بعض العمليات الإنتاجية مما يصعب إجراء تحديد منشأ هذه السلعة، و يترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة.[1]

3 –الاتحاد الجمركي[2]:طبقا لاتفاقية " **الجات** " الأصلية التي وضعت عام " 1947 يعني قيام إتحاد جمركي بين بلدين أو أكثر إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية، الإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع إلتزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة منذ إبرامه و من أمثلة ذلك الاتحاد الجمركي لدول البنولكيس " BENELUX " بين بلجيكا و لوكسنبورغ في **25** جويلية **1921** لفترة خمسين سنة.

و إذا كان هذا الشكل يتم فيه إلغاء كافة الرسوم الجمركية و الحواجز الإدارية بين الدول الأعضاء كما في منطقة التجارة الحرة – ثم يضاف إلى ذلك توحيد الرسوم الجمركية لدول الاتحاد أمام العالم الخارجي،و لكن لا يتم تحرير إنتقال اليد العاملة ورأس المال أي أن الاتحاد الجمركي يعمل على اندماج الأقاليم الجمركية للدول المشتركة فيه لتصبح إقليما جمركيا واحدا، و بهذا الإجراء يتم حل مشاكل منطقة التجارة الحرة الخاصة بإعادة التصدير و ما يترتب عليها من انحراف للتجارة عن طرقها الطبيعية داخل منطقة التجارة الحرة.

و في الاتحاد الجمركي يتم توزيع حصيلة الضريبة الجمركية الموحدة بين الأعضاء وفقا لطريقة معينة يتم الإتفاق عليها عند إنشاء الاتحاد، حيث أن حصيلة هذه الضريبة تكون شبه مملوكة للإتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الأعضاء[3] .

ولتجنب هذه المشاكل عادة ما يتم الاتفاق على تحديد السلع التي تتمتع بالإعفاء داخل منطقة التجارة، عادة ما تكون شاملة للسلع المنتجة بالكامل داخل منطقة التجارة الحرة، أو التي يتم إنتاج جزء معين منها

1-فتحي حسن سلامة ، النظم الجمركية و الاستيراد و التصدير، مرجع سبق ذكره ، ص106

2- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة 1997 ص62

3-محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الاوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص16

داخل منطقة التجارة الحرة ، كما تشمل السلع التي لا تزيد فيها نسبة المواد الأولية المستوردة من خارج المنطقة عن نسبة معينة يتفق عليها ، مع اعتبار المواد المستوردة من داخل المنطقة مواد محلية و في أغلب الأحيان يتم إنشاء جهاز يتولى مراقبة السلع المتبادلة بين الأعضاء ، و التأكد من منشئها من خلال شهادة المنشأ المصاحبة للسلعة و التي يقدمها منتج السلعة أو المصدر لها إلى جمارك الدولة المستوردة .[1]

و الواقع أن هناك العديد من التراعات تنشأ ما بين الدول الأعضاء بهذا السبب، و من أمثلة مناطق التجارة الحرة في العالم، منطقة التجارة الاوروبية المعروفة باسم " الايفتا "و منطقة التجارة التي تظم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك (**NAFTA**) .الحرة في أمريكا الشمالية و في الاتحاد الجمركي لا يمكن لأي دولة القيام بإبرام أي اتفاقية تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول خارج الاتحاد، حيث يتطلب ذلك حصولها على موافقة الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات و كل هذا من اجل حماية باقي الدول الأعضاء من تأثر مركزها التنافسي سلبيا، بسبب منح الدول غير الأعضاء مزايا تفضيلية أكبر، وكذلك لزيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد، و هذا يعني أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تقليل التمييز فيما بين السلع المنتجة محليا و السلع المنتجة في دول أعضاء الاتحاد، و في نفس الوقت يعمل على زيادة درجة التمييز في وجه السلع المنتجة في

الدول غير الأعضاء، و للاتحاد الجمركي آثار على كل من الإنتاج و الاستهلاك و معدلات التبادل و القيود الإدارية، تناولتها بالتحليل نظرية الاتحادات الجمركية .

4 –السوق المشتركة: في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، و بالإضافة إلى إلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية و الإدارية – كما في منطقة التجارة الحرة – و توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي كما في الاتحاد الجمركي – فإنه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسواق السلع للدول الأعضاء، بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج [2]و تصبح دول السوق المشتركة سوقا واحدة تنتقل داخلها السلع الوطنية المنشأ بحرية تامة، كما يتمتع كل من العمال و أصحاب رؤوس الأموال بحرية الانتقال داخل دول السوق المشتركة [3] ، و من أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة و سوق أمريكا الوسطى المشتركة.

5– الاتحاد الاقتصادي : يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلي تحقيق السوق المشتركة " و هي المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق التكامل الاقتصادي الكامل، و الاتحاد الاقتصادي خطوة أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية "

حيث يتم بعد تحرير إنتقال السلع و توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي يتم تنسيق السياسات في النواحي الاجتماعية ، و هذا التنسيق يشمل السياسات الاقتصادية و المالية والنقدية الخاصة بالأعضاء مثال

[1] .كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23
[2] محمد مهدي عمر ، محاضرات في التنمية، اللواء للطبع و التوزيع ، شبين الكوم ، 1993 ، ص ، 164
[3] مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة للمجلس ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

ذلك المرحلة التي يمر بها الاتحاد الأوربي و يحاول من خلالها الانتهاء من عملية تنسيق هذه السياسات و بخاصة السياسة النقدية التي أعتبر الأصعب مع بهناية القرن في سنة 1999.

وهذا الشكل من التكامل هو أعلى درجات التكامل إذ تكون فيه اقتصاديات الدول الأعضاء كأنهنا اقتصاد واحد ، حيث يكون التخطيط للموارد الاقتصادية في أعلى مستوياته و تصبح التجارة بين الدول الأعضاء عبارة عن تجارة داخلية، إلا أنه لا يوجد نموذج أو مثال لهذا الشكل في جميع أنحاء العالم

6 –التكامل الاقتصادي الكامل: و يعتبر هذا الشكل، المرحلة النهائية و المثلى للتكامل الاقتصادي، إضافة إلى ما تم تحقيقه في الاتحاد الاقتصادي من خطوات ، حيث تندمج اقتصاديات هذه الدول و تصبح كأنهنا اقتصاد واحد تسيطر عليه سلطة عليا " فوق قومية " أو " فوق قطرية" ، ويكون في يد هذه السلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتكاملة حيث تكون فيها هذه القرارات ملزمة لكافة الأعضاء و هذا الشكل يعتبر أخر مرحلة التي يمكن أن تتحقق فيها الوحدة الاقتصادية ومن خلالها تتخلى كل دولة عضو عن جزء من سلطتها القطرية لحساب السلطة الإقليمية الفوق القطرية و هذه الوحدة الاقتصادية الكاملة لم يعد يفصلها سوى بضع خطوات.

"و عندما وضع الاقتصاديون الأشكال الخمسة السابقة لم يشترطوا ضرورة أن تمر أي دولة تريد أن تسلك سبيل التكامل الاقتصادي وصولا للوحدة الاقتصادية، بهذه المراحل تباعا واحدة تلوى الأخرى و لكن أجاز هؤلاء الاقتصاديون بل نصحوا بإمكان أية دولة أن تتفادى شكلا أو أكثر من هذه الأشكال و اشترطوا لذلك ألا يكون الاختيار عشوائيا بل يتعين أن يدرس الوضع دراسة عميقة لكي يجيئ القرار متواكبا مع ظروف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية[1] "

و في الأخير يمكن القول بأن أكثر أشكال التكامل الاقتصادي انتشارا هي الاتفاقيات التفضيلية باعتبارها الشكل الأول اتجاه إقامة اتحاد جمركي، حيث يتم في البداية تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و القيود الكمية و الإدارية على الواردات، و في هذه الحالة تتم المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء سلع معينة من هذه الرسوم أو القيود إلى أن يتم إدراج بقية السلع ضمن هذا الإعفاء

و ينتهي الأمر بإقامة اتحاد جمركي كامل، و هو الشكل الثاني من أشكال التكامل الاقتصادي من حيث الأكثر شيوعًا.

و من أمثلة الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات كثيرة نذكر منها مصر التي وقعت الكثير من الاتفاقيات التفضيلية بينها و بين العديد من دول العالم في إطار جامعة الدول العربية و ذلك من أجل تسهيل التجارة بينها و بين هذه الدول.

[1] مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 65

أما أقل أشكال التكامل الاقتصادي انتشارا فهو الاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية التامة لأنه يعتبر أعلى و أرقى درجات التكامل الاقتصادي و يحتاج المرور بمراحل عديدة للوصول إليه، حيث يتطلب الوحدة السياسية بين أعضائه لنجاحه، و هو أمر صعب التحقيق و هناك تجربة قربت أن تصل إليه و هي الاتحاد الأوربي و يعتبر التكتل الاقتصادي الأقرب إلى شكل الاتحاد الاقتصادي.

المطلب الثاني :مزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي.

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي و استمراريته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء، والتي تنعكس في مكاسب الرفاه و تتمثل في خمسة عناصر أساسية وهي:

1 –**اتساع حجم السوق** :يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، و بذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا اكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، و لا شك أن هذا الاتساع في السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كزيادة الإنتاج و تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و بذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.

2–تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج[1] .

3 –تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع:فمن المفترض أن يؤدي الاتحاد إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات و القدرات ، والعمل على تهذيبها وتنميتها.

4 –**تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي:** فكلما قويت الدولة اقتصاديا– بفضل التكامل –كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة . فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي اكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، و هذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها و مطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها، ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم

[1] - Claude Sobry , Jean-Claude Verez, **Element de macroenomie** ,Ellipses . coll.p.301.

يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق، والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى، و بذلك يتعزز مركزها التفاوضي.

5 –زيادة معدل النمو الاقتصادي :يؤدى التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار ،فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع،بحيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق و يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع الإنتاجية[1] .

والمهم هو الالتفات إلى أهمية زيادة الحافز على الاستثمارات في تنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فتحرير حركة التنقل و التوطن لرؤوس الأموال داخل دول التكتل، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة المتكاملة، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات و غيرها، و بذلك يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تحقيق العديد من المزايا للدول المتكاملة كحل مشكلة ضيق السوق و تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول عوامل الإنتاج، تطبيق مبادئ تقسيم العمل، الأمر الذي يرمي إلي إظهار المهارات والقدرات وتنميتها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث:تكاليف التكتل الاقتصادي الإقليمي.

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب و تكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة و ليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات و المصاعب منها:

*ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد و نأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي و النقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز60 %من الناتج المحلي الخام ،كما أن معدلات التضخم و الفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين.

[1] - J.F.Mittaine,F.Pequerul,**Les Unions economiques régionales** (Paris :Armant Colin,1999),p.72.

*اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات و الصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين المصلحة العامة و السياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى ، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها و أن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية، و أن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها.

* المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة و مستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف و تدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة.

*تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل اتجاه المبادلات وحريتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات و تكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و السياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة.

وما يمكن استخلاصه هو أن الأرباح و الخسائر من التكامل سواء تم قياسها بالنسبة للتغيرات في التجارة أو الرفاهية من المتوقع أن تكون صغيرة، وإذا كان هناك تغيير كبير في اقتصاد بلد عضو في الاتحاد، فانه يأتي نتيجة التغيرات في النمو الاقتصادي اعتمادا على توسيع السوق من خلال الابتكارات في الميادين التقنية و التحسين في طرق التسيير و زيادة درجة المنافسة، كما أن الدخول في أي اتحاد اقتصادي لا يعني بالضرورة أن المزايا الكاملة سيتم الحصول عليها إنما هناك العديد من العيوب و التشوهات التي قد تظهر فيما بعد.

و بالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابياته.

خاتمة الفصل:

وأخيرا وليس آخرا نقول أن التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول أعضاء المنطقة التكاملية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة كالنمو والتشغيل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة معدلات الصادرات وانخفاض معدلات الواردات، وهذا بزيادة القوة التنافسية لمنتجات هذه الدول في الأسواق العالمية. فالتكامل الاقتصادي مهما كان إقليمي أو قاري، ومهما كانت المرحلة التي وصل إليها فظاهره هو تحقيق التنمية الاقتصادية، أما باطنه فهو تحسين معدلات التبادل الدولي، وزيادة رفاهية الدول الأعضاء من خلال تحقيق التوازنات في ميزان المدفوعات.

مقدمة الفصل:

لقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة لانشغال الدول العربية بالحروب مع إسرائيل، و تخبط بعض الدول في عدم إستقرار أوضاعها السياسية (الربيع العربي) من جهة أخرى.

ويستعرض هذه الفصل موضوع التكامل الاقتصادي من جانبين. أولا، الجانب النظري وذلك من خلال استعراض مراحل التكامل العربي الاقتصادي ، وثانيا من خلال التطرق إلى ما تم تحقيقه فعليا من تكامل اقتصادي على المستوى العربي.

المبحث الأول: مسار التكامل الإقتصادي العربي.

لقد اقترن تاريخ التكامل الاقتصادي العربي بتاريخ الجامعة العربية، حيث إرتبط وجوده بوجودها، فمنذ تأسيسها في 22 مارس 1945 بادرت إلى وضع أسس التعاون الاقتصادي من خلال العديد من المعاهدات، وفيما يلي نعرض مسيرة التكامل حسب التسلسل التاريخي إلى:

المطلب الأول :محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي من 1945 إلى1963

1 **ميثاق جامعة الدول العربية** : يعتبر هذا الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية عام 1945، وهو السند القانوني لكافة الاتفاقيات الجماعية التي عقدت في إطار الجامعة العربية ، وقد نص ميثاق الدول العربية في مادته الثانية على ما يلي :[1]

-الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها.

-كذلك من أغراضها ، تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة فيها و أحوالها في الشؤون الاقتصادية و المالية و شؤون المواصلات .

2 **معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي:** تم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي في 17 جوان 1950 ، واعتبرت مكملة لميثاق جامعة الدول العربية في المجال الاقتصادي ، وقد وقع المعاهدة سبعة دول (مصر، العراق ، الأردن،سوريا،لبنان ، السعودية ، اليمن) ، ولقد قررت المعاهدة في مادتها الثانية إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة .

لقد قدم هذا المجلس الاقتصادي دفعة قوية لمحاولات التكامل الاقتصادي العربي و خاصة في المجالات التالية:[2]

- شكل المجلس بناء الاطار المؤسسي و التنظيمي و القانوني اللازمين للتكامل .
- قام المجلس بتعديل اتفاقية"تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بقرار رقم 814 لعام 1981" لتكون الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية ، وذلك بهد تشجيع و تسهيل إنتقال رؤوس الأموال .
- إصدار المجلس العديد من القرارات التي تهدف إلى تطوير التنسيق القطاعي لاقتصاديات الدول العربية، و التنسيق العربي في السوق العالمي.

3 **إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور:** تعتبر هذه الاتفاقية أول مؤتمر لهم في بيروت منتصف عام 1953، وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من الأردن ومصر وسوريا والعراق و اليمن والسعودية في 1953/09/07،وصادقت عليها بعد ذلك خلال عام 1964 دولة الكويت [3].

لقد ركزت هذه الاتفاقية بشكل أساسي على التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية،وقد حددت الاتفاقية جداول بالسلع التي يتم تحريرها[4].ويمكن استعراض أهم ما تضمنته الاتفاقية في النقاط التالية:[5]

1-عبد الرحمان صبري، «منطقة التجارة العربية بين الواقع والطموح"، سلسلة رسائل البنك الصناعي 66،بنك الكويت الصناعي (سبتمبر2001)،ص20.

2- نفس المرجع السابق ، ص 22،23

3- نزيه عبد المقصود مبروك،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة (الإسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2007)،ص43،42

4- يحي عبد الغني أبو الفتوح"تصور لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي"الإدارة العامة ، المجلد 42، العدد الأول،معهد الإدارة العامة بالرياض(أفريل2002)،ص184.

5- ع.الحميد براهيمي،أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص126،127

- إعداد ثلاث قوائم:تتضمن القائمة الأولى منتجات زراعية وموارد طبيعية ينبغي أن تنتقل بدون أي قيد عبر البلدان العربية ، وتضم القائمة الثانية منتجات صناعية وعدد المنتجات الزراعية ينبغي أن تحرر بنسبة 25 %أما القائمة الثالثة فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50 % .
- تسهيلات تمنح من اجل انتقال رؤوس الأموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية.
- تنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل مرور البضائع عبر البلدان العربية.

4 تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1953/09/07 من طرف ست دول هي : مصر،السعودية،اليمن، الأردن،العراق،لبنان ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12، وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات:تسديد مدفوعات المعاملات الجارية،انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، إلا انه يؤخذ عليها أنها لم تضع أية إلتزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات،كما أنها لم تنظم الوسائل العلمية الفعالة التي من شأنها أن تجع إنتقال رؤوس الأموال ، وبقيت كل دولة حرة في أنظمتها المالية [1].

5 إتفاقية الوحدة الاقتصادية:

لقد كان للاعتبارات السياسية الدور الأساسي وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية ، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة باتخاذ قرار يوصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب ، تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب إن تتبع من أجل تحقيقها ، وكان ذلك في 1956/05/22،ولقد تم الانتهاء من مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 1957، ولكن ظلت هذه الاتفاقية معلقة من عام 1957 إلى عام 1962

و تنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على:[2]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية التنقل و العبور.

و للوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضي المادة الثانية بان تعمل الدول الأعضاء على ما يلي:[3]

- جعل المنطقة العربية منطقة جمركية واحدة .
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسات الزراعية و الصناعية والتجارية.

1- نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق ، ص45،46
2- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق ،129.
3- نفس المرج السابق ، 129، 130.

– توحيد التشريعات الضريبية و المالية والنقدية.

ورغم ما نصت عليه هذه الاتفاقية من مواد توحي بتماسك برنامج الاندماج فيها، ورغم أهدافها الواضحة و المهمة في تحقيق الوحدة ، إلا أن الدول العربية الأعضاء تخلت عنها في عام 1964، واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

المطلب الثاني: السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1 -السوق العربية المشتركة: لقد نشأت السوق العربية المشتركة بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964 بالقاهرة،وقد انضم إليها منذ إنشائها أربعة دول فقط:الأردن و العراق وسوريا ومصر[1]،ثم اتسعت دائرة العضوية خلال الثمانينات لتشمل ثلاث دول أخرى هي:ليبيا وموريتانيا واليمن. ولقد كان الهدف الرئيسي من القرار مجلس الوحدة الاقتصادي هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفاءها من الرسوم الجمركية تدريجيا ، وذلك بهدف الوصول إلى منطقة التجارة كخطوة أول نحو تحقيق السوق المشتركة، كما تهدف إلى حرية عناصر الإنتاج وحرية الإقامة والعمل و حرية النقل و العبور.

و في سبيل هدف السوق المشتركة رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطارا يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها ، ويركز هذا الاطار على إلغاء القيود التعريفية التي يتم فرضها على السلع عند انسيابها من دولة الى اخرى داخل حدود السوق ، و أيضا على إزالة القيود غير التعريفية على واردات الدولة العضو من الدول الأخرى داخل السوق [2]، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن قرار السوق المشتركة لا ينشئ في الحقيقة سوقا مشتركة بالمعنى الفني لهذا الاصطلاح ، بل ترك إنشاءها للمستقبل ، و إنما في الحقيقة هو مجرد قرار بتحرير التجارة بين البلاد العربية الأطراف ، وهو ما يوافق إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سعت الدول العربية الى تحقيقها بداءا بإبرام اتفاقية وتنمية التبادل التجاري بينها.

2 –**إتفاقية تسير التبادل التجاري بين الدول العربية** :عقدت هذه الاتفاقية عام 1981 ، وتضمنت مجموعة من الإعفاءات و الافضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية ، و كذلك توفير الحماية للسلع والمنتجات العربية في مواجهة السلع المماثلة للدول غير العربية [3]، من خلال المبدأ المهم التي جاءت به هذه الاتفاقية ، والممثل في إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجري انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط معينة مثل حجم النتاج والتبادل والطبيعة الإستراتيجية للسلع و منتجات المشروعات المشتركة ، ونسبة المكون العربي منها و الأهمية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية [4].

2- حسين عمر مرجع سابق ،ص161.
3- إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 86.
1- عماد اليثي ، مرجع سابق ، ص 42 .
1- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 79 .

و في إطار مداولات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995 ، اقترح وزير الاقتصاد المصري الخروج بمشروع لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر و سوريا والسعودية، تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري يؤدي الى قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

3 –منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أكد مؤتمر القمة العربي المنعقدة بالقاهرة خلال الفترة 21–23 جوان 1996 على أهمية تسيير و تنمية التبادل التجاري العربي ، و كلف المجلس الاقتصادي الاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفقا لبرنامج عمل و جدول زمني يتم الاتفاق عليهما ، ومن ثم بدأت جامعة الدول العربية إرساء مشروع برنامج تنفيذي للدول الأعضاء مستهدفا و شاملا ما يلي [1]:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء وهي : الاردن،لبنان،سوريا،عراق،ليبيا،مصر،المغرب، اليمن،تونس،فلسطين،السعودية،الامارات،البحرين،قطر،الكويت،سلطنة عمان، وتحديد السلع التي تدخل مباشرة الى المنطقة الحرة، والتي يتم تحريرها على مدار عدد من السنين ، وكذلك تحديد السلع الأجنبية التي تدخل دائرة التبادل في المنطقة الحرة ، وهي السلع المعفاة من الرسوم الجمركية .
- التنسيق بين النظم و التشريعات والسياسات التجارية و النقدية العربية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدول العربية و الدول الأوروبية.

وطبقا لهذا البرنامج التنفيذي ، بدأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، على أن يتم استكمالها خلال عشر سنوات ، وبموجبها تلغى تدريجيا التعريفة الجمركية و الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بين دول المنطقة بنسبة (10%) سنويا تبدأ من جانفي 1998 و تنتهي عام 2007 .

ولقد قامت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموعة من الأسس والمبادئ نوجزها فيما يلي[2]:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف : حيث يكون التحرير تدريجيا بنسب سنوية متساوية لمدة عشر سنوات للسلع العربية ذات المنشأ الوطني .
- لا تخضع السلع العربية المتبادلة الى أي قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان .
- حتى تستفيد السلعة العربية من تفضيلات الواردة في البرنامج التنفيذي ، لابد أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، والهدف من وضع هذه القواعد هو أن لا تتحول المكاسب الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة العربية الى سلع غير عربية.
- تطبيق مبدأ الشفافية وتبادل المعلومات و البيانات، لخلق جو من الثقة في التعامل التجاري بين الدول العربية الأعضاء.

2- حسين عمر مرجع سابق ،ص163.
3- علاوي محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص 94-98

- من حق الدول الأعضاء طلب الحصول على استثناءات من تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لعدد من السلع يتم تحديدها و الفترات الزمنية الممنوحة لها من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، و هذا إذا تعرض إنتاجها المحلي لضرر نتيجة للتحرير .
- أقر البرنامج مبدأ الرجوع الى الأحكام و القواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية المتعلقة بإجراءات الوقاية و الدعم و الإغراق ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات المترتبة على تطبيق البرنامج.
- أجاز المجلس الاقتصادي للدول العربية أن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل كأسلوب للرد على دولة عضو تتخذ إجراء من جانب واحد يضر بمصالح دولة أو أكثر من الدول العربية الأعضاء.
- تستفيد الدول العربية التي يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنها دولا اقل نموا من معاملة تفضيلية الشامل تحت مظلة جامعة الدول العربية ، وبالموازاة كانت هناك محاولات اخرى للتكامل الإقليمي اقتصرت على تجمعات جزئية داخل الإقليم العربي .

و قد بلغ عدد الدول العربية منظمة إلى المنطقة ثماني عشرة دولة في الوقت الراهن وهي تلك الدول سالفة الذكر بإضافة إلى الجزائر و السودان.

المطلب الثالث: محاولات وجهود التكامل الإقليمي الجزئي.

لقد أدت النتائج المتواضعة و المشاكل التي اعترت التنسيق الكلي إلى بروز محاولات للتقارب داخل الإقليم العربي ، من أهمها :اتحاد مغرب العربي ، مجلس التعاون الخليجي، تجمعات واد النيل ، .....الخ.

1 -مجلس التعاون الخليجي: تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي للدول الخليج في فيفري 1981 في مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس و في 25 ماي 1981 وقع قادة ست دول الخليج (الإمارات ، البحرين ، السعودية، سلطنة عمان ، قطر ، كويت) على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج.

ولقد أجملت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف المجلس فيما يلي[1] :

- تحقيق أكبر قدر من التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.
- تعميق و توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية و المالية ، الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات ، الشؤون التعليمية و الثقافية ، الشؤون الاجتماعية و الصحية ، الشؤون الإعلامية و السياحية ، الشؤون التشريعية و الإدارية .

ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في نوفمبر 1981 لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية و التنسيق الإنمائي و التعاون الفني و التنسيق البترولي و الصناعي و الزراعي، ودعم مشروعات المشتركة و النقل و الموصلات وغيرها من المجلات. و قد بدأ تطبيق بعض هذه المواد إبتداءا من

1- صفوت ع.السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (القاهرة:دار النهضة العربية، 2005)، ص17،18

مارس 1983 .كما كانت هناك جهودا لتحقيق و تعميق المواطنة وتحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء ، ولتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها .

ويضم مجلس التعاون لدول الخليج مجموعة من الأجهزة ساعدت على تحقيق بعض الأهداف و هي [1] :

- **المجلس الأعلى**: وهو السلطة العليا المكلفة بوضع السياسة العليا للمجلس،ويتكون من ملوك و أمراء.
- **المجلس الوزاري**: ويتكون من وزراء الخارجية الدول الأعضاء،ويعد الجهاز التنفيذي للمجلس و المحرك لتطوير التعاون التنسيقي .
- **الأمانة العامة**: وتمثل الجهاز التنفيذي المؤول عن تنفيذ و متابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس و القرار التي يصدره المجل الأعلى.
- هيئة تسوية المنازعات: يتم تشكيلها من طرف المجلس الأعلى و من عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، وتختص فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي.

و إلى جانب هذه الأجهزة هناك لجان قطاعية من الوزراء و المختصين تعمل مع الأمانة العامة و هي: لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

2 -إتحاد المغرب العربي: لقد تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف كل من : ليبيا،الجزائر، المغرب،تونس،موريتانيا، وفي 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية إقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى (1992–1995)**: إنشاء منطقة التبادل حر إعفاء من الحقوق الجمركية و الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.
- **المرحلة الثانية (1996–1999)**: إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.
- **المرحلة(ابتداء من سنة 2000)**: تأسيس اتحاد اقتصادي.

كما تم في نفس الاطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية ومعاهدة تتعلق بالأوجه التجارية و التعريفية،و إمتدادا لمعاهدة مراكش تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية .

ويتكون الإطار المؤسسي للاتحاد المغرب العربي من الأتي[3]:

- مجلس الرئاسة: يتألف من رؤساء الدول الأعضاء.
- إجتماع الوزراء الأول: أو من يقوم مقامهم،ويعقد عند الضرورة.

1- صفوت ع.السلام عوض الله ،مرجع سابق ، ص، 21،28.
2- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي،جامعة الجزائر ، 2005،ص46
1 - محمد محمود الإمام،العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره القاهرة، 2001 ، ص474،473.

- مجلس وزراء الخارجية: ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- لجنة متابعة قضايا الاتحاد: تضم عضوا واحدا لكل دول من المختصين بشؤون الاتحاد.
- لجان وزارية متخصصة:ينشؤها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها .
- الأمانة العامة للاتحاد: تتكون من ممثل واحد لكل دولة .
- مجلس شورى الاتحاد: يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة.
- هيئة قضائية: تتألف من قاضين عن كل دولة.

ورغم هذه الجهود و المحاولات لتحقيق تكتل اقتصادي و تجاري عربي موحد، إلا أن استطلاع النتائج و تقييم ما نفذ منها على ارض الواقع يبقى هو الأهم،إذ أن من خلال تلك النتائج يمكن الحكم على مدى نجاح مسار التكامل الاقتصادي العربي،ومن ثم تحديد متطلبات تفعيله،وبناء تصور مستقبلي لإعادة بعثة من جديد في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني: نظرة على الاقتصاديات العربية و تحديتها.

تأثر أداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2013 بعدد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المصدرة للنفط انعكاسا لانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض تلك الدول بالإضافة إلى تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط. و من جهة أخرى استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي و باستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

المطلب الأول : تطورات الاقتصاد الكلي.

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية نموا محدودا خلال عام 2013 حيث ارتفع من نحو 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 2734.1 مليار دولار عام 2013 .كذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بشكل طفيف من حوالي 7998 دولار عام 2012 إلى 8109 دولار عام 2013 . و فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة للدول العربية [1]، فقد سجلت الدول العربية معدل نمو بلغ 4.2 في المائة عام 2012، فيما نما متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية بنسبة 1.6 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع نحو 4.8 في المائة في عام 2012 .

و بما يتماشى مع التطورات التي شهدتها معدلات التضخم العامية ، فقد اتجه معدل التضخم نحو الانخفاض في الدول العربية ليصل إلى نحو 5.2 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 6 في المائة خلال عام 2012 ، و هو ما يعزي إلى الانخفاض المسجل في أسعار السلع الأساسية و أسعار النفط خلال العام إضافة إلى تراجع مستويات الطلب في بعض الدول العربية ، من جهة أخرى ، شهدت دول عربية أخرى ارتفاعا في معدلات التضخم نتيجة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة معدلات الطلب المحلي ، و ارتفاع أسعار المحروقات و بعض السلع الأساسية سواء نتيجة للاختناقات في جانب العرض ، أو نتيجة اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية و على رأسها دعم الطاقة .

و فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، قدرت حصة الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنة بنحو 61.6 في المائة عام 2012 ، نتيجة انخفاض حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي للدول العربية ككل من 39.7 في المائة إلى 37.2 في المائة عام 2013 ، بسبب تراجع إنتاج النفط في عدد من الدول العربية . في المقابل زادت حصة قطاع الخدمات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي .

و على صعيد الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق ، فقد زادت مساهمة حصة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي من57.5 في المائة خلال عام 2012 إلى 60.4 في المائة خلال عام 2013 . و قد توزع نمو حصة الإنفاق الاستهلاكي بين الإنفاق العائلي و الحكومي، حيث زادت الأهمية النسبية لبند إنفاق الاستهلاك العائلي من حوالي 41.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 إلى نحو 43 في المائة في العام 2013، و بلغ معدل نمو الاستهلاك العائلي في عام 2013 حوالي 7.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة في عام

1 - و ذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، و ليبيا نظرا للتقلبات الحادة التي شهدها معدل النمو في أعقاب عام 2011

2012 . كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الناتج من نحو 15.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة في عام 2013 بمعدل نمو بلغ حوالي 13.9 في المائة مقارنة بنحو 11.6 في المائة في العام السابق . كذلك نمت حصة الاستثمار الكلي من 52.2 في المائة عام 2012 إلى 26.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بزيادة بلغت نسبتها 7.2 في المائة .

وقد شهدت مؤشرات الاستثمار في الوطن العربي خلال العام 2013 ، تغيرات عديدة حيث ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري لتصل حوالي 710مليار دولار مقابل 662.5 مليار دولار عام 2012 . و تركزت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط التي حققت فائضا ماليا وجهته للاستثمار في المشروعات التنموية الإنتاجية و الخدمية بهدف دفع النمو و الإسهام في توفير فرص عمل جديدة . كذلك سجلت دول عربية أخرى معدلات نمو مرتفعة للإنفاق الاستثماري تجاوزت مستوى عشرة في المائة .

أما فيما يتعلق بتطورات مؤشرات الفقر و توزيع الدخل، فرغم تحقيق عدد من الدول العربية لتقدم ملحوظ على صعيد خفض معدلات الفقر، إلا أن نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية قد ارتفعت إلى مستوى 7.4 في المائة عام 2012 بالمقارنة مع 4.1 في المائة عام 2010 . و في مجال توزيع الدخل ، توضح أحدث البيانات المتوفرة ، انخفاض معامل جيني [1] في عدد من الدول العربية ، حيث تعتبر مستويات توزيع الدخل في الدول العربية أقل تفاوتا مقارنة مع أقاليم جغرافية أخرى على مستوى العالم .و بالنظر إلى أحدث بيانات المساحات المتوفرة في بعض الدول العربية ، يتبين أن بعض الدول استطاعت أن ترفع متوسط إنفاق الفرد للطبقات الفقيرة بأكثر من متوسط معدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع ككل محققة بذلك نموا مناصرا للفقراء ، بينما شهدت دول عربية أخرى اتجاها معاكسا ، و هو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لرفع مستويات دخل الفقراء و تفادي تراجع مستوياتهم المعيشية بالمقارنة مع بقية مجموعات الدخل الأخرى في المجتمع .

1 - يعتبر معامل جيني من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس مستوى العدالة في توزيع الدخل استنادا إلى منحنى لورنز ، و تتراوح قيمة المعامل بين الصفر و الواحد و كما انخفضت قيمة المعامل كلما دل ذلك على التحرك باتجاه قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.

المطلب الثاني: التطورات القطاعية.

أ –الزراعة: يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعابا للعمالة، إذ يستوعب حوالي 22 في المائة من القوى العاملة العربية، كما تمثل الصادرات الزراعية أكثر من 60 في المائة من إجمالي حصيلة الصادرات غير النفطية للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات ، و في تنشيط و تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى و الصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة . و مما لا شك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف يؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة و القطاعات الإنتاجية و الخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكيه قوية مع قطاع الزراعة .

و قد سجل الناتج الزراعي للدول العربية عام 2013 نموا بنسبة 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق ، و هو ما يفوق معدل النمو المسجل العام السابق عليه ، فيما ارتفعت بشكل طفيف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية إلى نحو 5 في المائة . و شهد عام 2013 ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليبلغ حوالي 389 دولار مقابل 369دولار مسجلة خلال 2012. و يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية ، إذ يتراوح بين 580 دولار في السودان و 48 دولار في جيبوتي .

ب – الصناعة: سجل الناتج الصناعي المحلي الإجمالي للدول العربية تراجعا بنسبة بلغت حوالي 1.3 في المائة ليصل نحو 1270مليار دولار عام 2013 مقارنة نحو 1287.6 مليار دولار عام 2012، و هو ما يعزي بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الإستراتيجية بنحو 2.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الإنتاج النفطي ببعض الدول العربية ، و تراجع الأسعار العالمية للنفط و ارتفعت خلال عام 2013 نسبة العاملين بالقطاع الصناعي العربي لتشكل نحو 16.8 في المائة من مجمل العمالة .

و قد أظهرت مؤشرات الأداء للصناعات الإستراتيجية للعام 2013، تراجع القيمة المضافة للصناعات الإستراتيجية العربية مجتمعة في عام 2013 إلى نحو 1017.8 مليار دولار ، و ساهم بحوالي 37.2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 نتيجة انخفاض كميات الإنتاج النفطي على مستوى الدول العربية بنسبة 3.7 في المائة خلال العام و شهدت الصناعات التحويلية في الدول العربية خلال عام 2013 ، نموا ايجابيا بالمقارنة مع العام السابق ، بلغ نحو 4.4 في المائة ، و ساهمت بنحو 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي و كانت أعلى معدلات النمو المحققة في قطاع التشييد ، كما سجلت صناعات مواد البناء و الصناعات الهيدروكربونية و الكيميائية و الصناعات الغذائية نموا إيجابيا .

و فما يتعلق بالأنشطة الصناعية المختلفة المتضمنة في قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت القيمة المضافة لصناعات التشييد و البناء عام 2013 حوالي 161.4 مليار دولار و بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2012 ، و سجلت أعلى مستويات حركة التشييد في كل من الإمارات و السعودية و الجزائر و العراق و مصر و قطر . و فيا يتعلق بصناعة الاسمنت فقد بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الاسمنت في

الدول العربية عام 2012 حوالي 168 شركة و بطاقة تصميمية 316.3 مليون طن ، و بلغ حجم النتاج السنوي من الاسمنت عام 2012 نحو 214 مليون طن و بمعدل نمو حوالي 7.9 في المائة، و بلغ الاستيراد في ذلك العام حوالي 223 مليون طن و بعجز بلغ حوالي 9.0 مليون طن تم تغطيتها باستيرادها من الخارج.

ج- النفط و الطاقة : شهدت سوق النفط في عام 2013 حالة من الاستقرار و التوازن النسبي ، رغم التعافي البطيء في الاقتصاد العالمي . و قد ارتفعت خلال العام كل من مستويات الطلب على النفط إلى نحو 89.9 مليون برميل يوميا و الإمدادات النفطية إلى نحو 90 مليون برميل يوميا. و لأول مرة منذ عام 2009،شهدت الأسعار العامية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي بسعر سلة خامات أوبك إلى 105.9 دولار /برميل ، و ذلك في ضل الوفرة للإمدادات التي نتجت في صورة رئيسة هن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك ، و بخاصة من أمريكا الشمالية ، و بحدود 1.2 مليون ب/ي و في المقابل ، شهدت إمدادات دول أوبك و لأول مرة منذ عام 2009، انخفاضا لتصل إلى 36 مليون ب/ي خلال العام كما تأثرت الأسعار و باتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق ، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها الأوضاع الجيوسياسية ، و حالات عدم الاستقرار في بعض المناطق العربية هذا وقد تحققت في عام 2013 زيادة بسطة في الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9 في المائة كما شهدت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعا بنسبة 1.9 في المائة .

و قد قدرت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل ، بارتفاع بسيط بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت حوالي 1266.5 مليار برميل ، و ذلك بدون احتياطات النفط التقليدية .بالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطاتها المؤكدة من النفط الخام عند مستويات عام 2012 أي 713 مليار برميل . الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارن من 92 في المائة من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013 تركزت في خمس دول و هي : السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.2 في المائة من إجمالي احتياطات الدول العربية ، و العراق بنسبة 20.0 في المائة ، و الكويت بنسبة 14.2 في المائة و الإمارات بنسبة 14.7 في المائة و ليبيا بنسبة 6.7 في المائة و قد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.8 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام .

و يما يختص باحتياطات الغاز الطبيعي عالميا ، فقد ارتفعت بواقع 3757 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 198.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2013،أي بارتفاع بلغ 1.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012 أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية ، فقد استقرت عند مستويات عام 2012 و البالغة حوالي 54.4 تريليون متر مكعب لتنخفض مساهمتها قليلا من إجمالي الاحتياطي العالمي إلى 27.3 في المائة في نهاية عام 2013 مقارنة بنسبة 27.9 في المائة خلال العام السابق . و من الواضح أن سبب انخفاض مساهمتها يعود لارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول عالم الأخرى و بخاصة الولايات المتحدة و الصين .

د- التطورات المالية : تضافرت عدة عوامل، خارجية و داخلية، في التأثير على المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2013 فقد تأثر الوضع المالي بتطورات أسواق النفط و مسيرة النمو المتباطئة في الاقتصاد العالمي ما يترتب عنها من تداعيات على عوائد السياحة و الصادرات و التحويلات الخارجية و تدفقات الاستثمار الأجنبي و من جهة أخرى ، كان للضروف الأمنية و السياسية التي شهدها عدد من الدول العربية خلال ذلك العام انعكاسات كبيرة على وضع الموازنات العامة ، هذا إلى جانب الضغوطات التي نشأت جراء المطالبة الفئوية و الشعبية و متطلبات التنمية الاقتصادية المختلفة التي توجب على الحكومات في عدد من الدول العربية تلبيتها في إطار جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية و دعم النمو و تخفيض معدلات الفقر و البطالة .

فقد أدى تراجع الأسعار العالمية للنفط ، و لو أنها بقيت على مستويات مرتفعة ، و انخفاض معدلات إنتاجه إلى تراجع الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية النفطية ، كما أن وضع الاقتصاد العالمي المتقلب ساهم بقدر كبير في خلق ظروف غير مناسبة لتحقيق معدلات نمو بوتيرة مرتفعة في عدد من الدول العربية ، مما انعكس سلبا على قطاع الأعمال و حركة النشاط الاقتصادي ، و بالتالي قلص من فرص هذه الدول في تحقيق تحصيل ضريبي بنسب مرتفعة خلال عام 2013 ، و هو أمر ضروري لدعم جهود التعزيز المالي في هذه الدول . إلا أنه يجب التنويه أن دولا عربية عدة قد قامت ببذل جهود حثيثة لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال تنفيذ إصلاحات مالية مختلفة كان لها مردودها الإيجابي على الموازنة العامة .

ه- التطورات النقدية و المصرفية و في أسواق المال العربية :

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الدول العربية خلال 2013. و ظهر واضحا خلال العام تزايد اعتماد صانعي السياسات على أدوات السياسة النقدية لحفز و تشجيع النمو الاقتصادي و بخاصة في أعقاب اتجاه عدد من دول المنطقة إلى البدء في سحب جرعات التنشيط المالي التي تبنتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية بهدف تحقيق مستويات أفضل من الانضباط.كذلك واصلت السياسات النقدية في بعض الدول العربية في استهدافها تحقيق الاستقرار المالي و استقرار نظم الصرف و تشجيع و زيادة معدلات النمو الإئتمان المنوح لبعض القطاعات و لا سيما المشروعات الصغيرة و المتوسطة التموين العقاري .

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد استمر الأداء الإجمالي لهذا القطاع إيجابيا.فقد شهدت تسهيلات الائتمانية المقدمة في القطاع الخاص، و كذلك الودائع الإجمالية نموا بنسب تفوق النسب المحققة في العام الماضي.كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصاريف العربية لهذا العام . و فيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية و التنظيمية ، واصلت السلطات الإشرافية و الرقابية في الدول العربية خلال 2013 ، جهودها و متابعاتها لتطوير القواعد التشريعية و التنظيمية الرقابية، و اتخاذ إجراءات لتطبيق معايير بازل الجديدة بما يعزز من سلامة و كفاءة القطاعات المصرفية .

المطلب الثالث:تحديات الاقتصاديات العربية .

تواجه الاقتصاديات العربية حالياً وفى المستقبل القريب تحديات عديدة ومتنوعة (داخلية وخارجية- مباشرة وغير مباشرة ..) ، وعلى الرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات(اقتصادية-سياسية- اجتماعية-ثقافية- تكنولوجية-بيئية ...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة،لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات .

ويمكن تقسيم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية إلى قسمين رئيسيين ، وهما :التحديات الاقتصادية الداخلية، خارجية .

- **أولاً** : التحديات الداخلية : تتمثل فى عدة أمور ، وأهمها :

1) محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها : تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي ، ومما يزيد الأمر سوء هو أن معظم أراض الوطن العربي تقع في المناطق الجافة ، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر ، ويعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية إذ لا يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ألف متر مكعب مقارنة (7700) متر مكعب على المستوى العالمي ، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى (500) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام 2025،علاوة على ذلك ، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي ، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها ، بل يتم استغلال نحو 68 في المائة منها فقط ، وطبقا لدراسة حديثة ، فإن حوالي 75 في المائة من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي،ومن المتوقع أن تبلغ النسبة 90 في المائة بحلول عام 2030.

2) تصاعد معدلات البطالة : يشكل تصاعد معدلات البطالة في الدول العربية واحد من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، وتشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربي يبلغ 14 في المائة ، من أصل (180) مليون عاطل عن العمل في العالم ، بمعنى أخر يبلغ العرب نحو 4.9 في المائة من سكان العالم ، بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي 10.6 في المائة من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط ، ضغط البطالة القائمة ، وضغط البطالة القادمة1 .

(1) جاسم السعدون ، أفاق الاقتصاد العربي .. ماذا يمكن عمله ، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة** ، الدوحة ، أبريل 2003 .

3) الفساد وتدني مستوى الحوكمة : يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ويترتب على الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية ، نظراً لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات ، فضلاً عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي ، ومن ثم ، يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، فضلاً عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً وتعوق تلك الآثار عمليات الإصلاح .

- **ثانياً** : التحديات الخارجية : وتتمثل في عدة أمور ، أهمها :

1. تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية : العولمة الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء أكان رأسمال أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك ، فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي بالإضافة إلى فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافا إليه التغير السياسي.
2. تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي : لقد أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ، ورغم أن هذا التراجع لا يخلوا من التذبذبات نحو الارتفاع أحياناً ، غير أن الميل للتراجع كان بارزاً ، ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس ، وكان حصاد ذلك تعرض الأهمية النسبية للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي لتغييرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الوطن العربي من الناتج العالمي أو التجارة العالمية .
3. ضعف التجارة العربية البينية ، وتدني الاستثمار العربي البيني : اتسمت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج ، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية ، من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية ، والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة ، وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن حجم التجارة بين الأقطار العربية هو ضعيف جدا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا ، وهذا ما سوف نبينه في مبحث التالي.

المبحث الثالث: تقييم التجارة في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي.

في ظل زياد التحديثات الإستراتيجية في المنطقة العربية و التغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية و التجارة الدولية و تنامي تأثير المنظمات و المؤسسات العالمية و زيادة ظهور التكتلات الإقتصادية ، وتعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسة لتحقيق المزيد من التكامل الإقتصادي بين مجموعة الدول العربية.

المطلب الأول:أداء التجارة البينية ومساهمتها في التجارة الإجمالية.

تأثرت التجارة العربية البينية بعدد من العوامل خلال عام 2013، سواء فيما تعلق بالتجارة البينية النفطية أو التجارة البينية الغير النفطية فعلى صعيد التجارة البينية النفطية ، فقد تأثرت بانخفاض كميات الإنتاج النفطي للدول العربية المصدرة للنفط سواء لأسباب فنية أو تأثرا بتداعيات التحولات السياسية التي تمر بها بعض تلك الدول منذ عام 2011، ذلك بالإضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، من جانب آخر تأثرت التجارة البينية في السلع الغير النفطية بتأثير الأنشطة الإنتاجية في بعض الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية ، التطورات التي أثرت بشكل كبير على حركة التجارة البينية العربية .فقد أستمر التراجع في معدل نمو قيمة التجارة البينية [1] العربية في عام 2013 ليقتصر على 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار ، مقابل معدل نمو 8.1 في المائة عام 2012 ، و حوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011، و يرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل من الصادرات البينية و الواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و 6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و 9.1 في المائة مسجل خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و 9.1 في المائة مسجلة خلال العام السابق لكل منهما على الترتيب ، و الجدول (01).

الجدول رقم (01) – أداء التجارة العربية البينية (2009-2013)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2009-2012) (%)
	2009	2010	2011	2012	2013*	2009	2010	2011	2012	2013*	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	80.4	91.1	100.8	109.0	113.6	-15.8	13.3	10.7	8.1	4.2	10.7
الصادرات البينية العربية	87.2	98.5	103.1	110.4	112.9	-13.0	12.9	4.7	7.1	2.3	8.2
الواردات البينية العربية	73.6	83.8	98.6	107.6	114.3	-18.9	13.9	17.7	9.1	6.3	13.5

(1)(الصادرات البينية+الواردات البينية)/2

* بيانات أولية

المصدر: الملحق (5/8) من إستبيان تقرير العربي الموحد لعام 2014.

و على صعيد البينية للدول العربية، فقد حققت عشرة دول زيادة في قيمة الصادرات البيني خلال عام 2013 بنسب تراوحت بين 0.4 في المائة في تونس، و حوالي 132.3 في المائة في اليمن ، و قد سجلت كل من الكويت و الإمارات معدلات نمو في صادراتها البينية فاقت مستوى 17 في المائة ، و ارتفعت الصادرات البينية بمعدلات اقل في كل من عمان و البحرين . في حين تراجعت الصادرات البينية لكل من العراق و السعودية و قطر و الجزائر بمعدلات بلغت 11.1 في المائة و 02 في المائة و 1.7 في المائة و 0.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2013 و يشار في هذا الصدد إلى تأثر الصادرات البينية لبعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمحصلة لانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط ، و انخفاض النتاج النفطي نتيجة أعمال

1- تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط للتجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات +الواردات)

الصيانة في بعض الحقول النفطية و ذلك بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية . وقد مثلت صادرات السعودية بمفردها إلى الدول العربية حوالي 36.5 في المائة من إجمالي صادرات البينية العربية وذلك على الرغم من تراجعها خلال العام . كما تراجعت الصادرات البينية بليبيا بمعدل بلغ حوالي 61 في المائة نتيجة توقف الإنتاج النفطي في عدد من الحقول النفطية بسبب استمرار الاضطرابات السياسية و الأمنية بالبلاد . و تراجعت أيضا صادرات كل من السودان و المغرب و الصومال و جيبوتي إلى الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 7.2 في المائة و 33.7 في المائة .

و فيما يتعلق بالواردات البينية، فقد سجلت ثلاثة عشر دولة عربية خلال عام 2013، ارتفاعا في قيمة وارداتها البينية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 1.3 في المائة بموريتانيا و 120.3 في المائة في جيبوتي . هذا بينما تراجعت الواردات البينية في كل من لبنان و الأردن و الصومال و العراق و مصر و قطر حيث تفاوتت معدلات التراجع بين اعلي مستوى انخفاض و قدره 18.8 في المائة سجلته لبنان و أدنى مستوى تراجع بلغ حوالي 2.2 في المائة و حققته قطر ، و استقرت بالمغرب عند نفس المستوى المحقق في العام السابق تقريبا الشكل (01).

الشكل (01):نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2013)

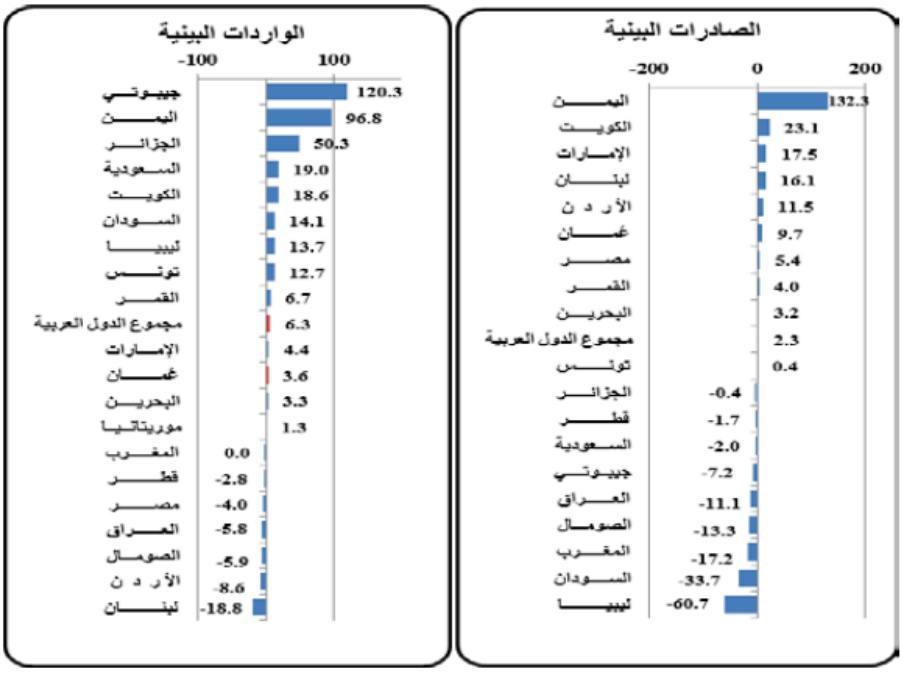

المصدر: الملحق (5/8) من إستبيان تقرير العربي الموحد لعام 2014.

كما شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2013 تحسنا طفيفا لتحقق 8.6 في المائة مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4 في المائة خلال عام 2012 .كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 13.1 في المائة مقارنة مع 13 في المائة مسجلة خلال عام 2012 وجاء

ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية و ارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات العربية الإجمالية العربية، الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2009-2013)

(نسب مؤوية)

	2009	2010	2011	2012	* 2013
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	11.9	10.8	8.6	8.4	8.6
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	12.1	12.7	13.3	13.0	13.1

المصدر : الملحق (6/8) من إستبيان تقرير العربي الموحد لعام 2014.

المطلب الثاني:تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية و إتجاهاتها.

أشارت البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2013 على زيادة حصة السلع الزراعية، بينما تراجعت حصة كل من الوقود المعدني و المعادن الأخرى، و المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية. فقدا ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 20.9 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 18.9 في المائة مسجلة في عام2012 . و جاء الارتفاع في حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني و المعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 26.2 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 27.1 في المائة خلال عام 2012 و يعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلا العام و انخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد تراجعت للتحقق مستوى 46.2 في المائة في عام 2013 مقارنة مع حصة قدرها 47.3 في المائة مسجلة في العام السابق و ذلك نتيجة لاستمرار تراجع أداء الأنشطة الإنتاجية مع بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي و الأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة ، الشكل (02).

الشكل رقم (02): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربي بنسب (2013)

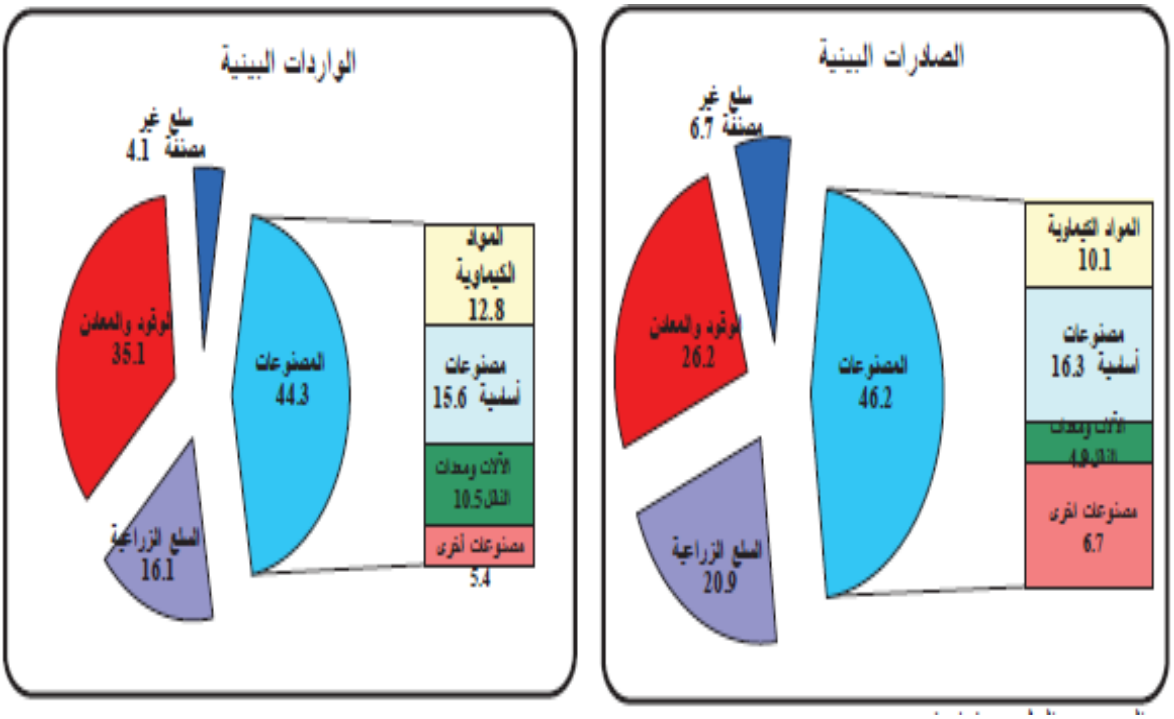

المصدر : الملحق (9/8) من إستبيان تقرير العربي الموحد لعام 2014.

و فيما يتعلق بالمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد انخفضت حصة كل من الآلات ومعدلات النقل و المواد الكيماوية و المصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2013 بينما سجلت مجموعة المصنوعات المتنوعة الأخرى ارتفاعا ملحوظا في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2013 و ذلك بالمقارنة مع العام السابق و على صعيد هيكل الواردات البينية ، فإنه من المعروف أن الواردات العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن و التأمين و لهذا فمن الناحية النظرية ، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية . إلا أنه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب و أساليب التسجيل و التصنيف ، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات و الواردات البينية و بالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية و بالرغم من هذه الاختلافات ،فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2013 أن الحصص السلعة الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة و في نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .

و تشير البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات و الواردات البينية العربية إلى تركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول الجوار .فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2013، فقد تركزت

صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 34.3 في المائة و السعودية بنسبة 25.3 في المائة و استحوذت كل من السعودية و عمان و قطر على حوالي 60 في المائة من صادرات الإمارات و اتجه حوالي 70 في المائة من صادرات البحرين البينية إلى كل من الإمارات و السعودية و قطر ، و تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما ليبيا بنسبة بلغت 47.6 في المائة و الجزائر بنسبة 26.6 في المائة . أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس و مصر و المغرب بنسبة بلغ أجماليها حوالي 93 في المائة تقريبا .و اتجه معظم صادرات السودان ، حوالي 90 في المائة ، إلى كل من الإمارات و السعودية .كما تركز حوالي 72 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية في كل من الإمارات و اليمن و اتجهت معظم صادرات العراق البينية إلى كل من سورية و المغرب و مصر بنسبة بلغت 92 في المائة تقريبا و قد استحوذت الإمارات على حوالي 67.4 في المائة و 61.8 في المائة من صادرات كل من عمان و قطر البينية كما استحوذت مصر على نسبة 45 في المائة تقريبا من صادرات ليبيا إلى كل من تونس و الجزائر و سورية و مصر. و أخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في كل من الإمارات و السعودية و الكويت، هذا بينما تتوزع الأسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بأنها اقتصاديات أكثر تنوعا مثل السعودية و مصر و المغرب على حوالي خمس دول عربية رئيسة أو أكثر.

و فيما يتعلق بالواردات البينية ، فقد جاءت معظم واردات الأردن حوالي 80 في المائة ، في كل من السعودية و الإمارات و مصر وشكلت واردات الإمارات في كل من عمان و السعودية بنسبة بلغت حوالي 55 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية و يأتي حوالي 81 في المائة من واردات البحرين البينية من السعودية و حوالي 76 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر و ليبيا و السعودية ، و تركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات و البحرين و مصر بنسبة بلغت حوالي 60 في المائة ، وواردات الصومال البينية في جيبوتي بنسبة 63 في المائة ، و واردات العراق البينية في سورية بنسبة 74 في المائة و جاء حوالي 70 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات و السعودية ، و نسبة 77 في المائة من الواردات البينية لعمان من الإمارات ، و نسبة 76 في المائة من الواردات البينية للكويت و من كل من السعودية و الإمارات و سوريا .أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس و مصر بنسبة بلغت اجماليها حوالي 75 في المائة .كما تركزت حوالي 65 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من الكويت و السعودية ، و حوالي 80 في المائة من الواردات البينية للمغرب في كل من السعودية و الجزائر و العراق ، و جاء حوالي 84 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الإمارات ، و أخيرا جاءت نسبة 78 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات و السعودية و الكويت ، و تعتبر الواردات البينية لكل من الجزائر و لبنان الأكثر توسعا في مصادر وارداتها من الدول العربية إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية .

المطلب الثالث: مقترحات لتنمية التجارة العربية البينية.

تحتاج التجارة العربية البينية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى إليهما كل عربي في ظل الظروف الدولية الراهنة، وفى هذا السبيل نسوق بعض المقترحات التي قد تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي من خلال عدة محاور منها:

أ -تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البينية: لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج، إلا أن البعض يقدرها بين800 مليار دولار ، 3.1 تريليون دولار ، وسواء كان الرقم صحيحا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبير جدا ، وإذا تم استخدامه بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية.

ولذلك فقد يكون من المناسب إنشاء سوق مالية عربية مشتركة، تعمل على جذب هذه الأموال، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، والتطورات الأخيرة و التي تتسم بالعداء الشديد للعرب خاصة من جانب الولايات المتحدة.

ومما لا شك فيه أن نشاط اتحاد البورصات العربية الأخير، وقيامه بإبرام الاتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق المالية العربية برعايته وترك الفرصة أمام البورصات العربية الأخرى للانضمام يفتح الباب لمواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين الدول الأعضاء.

ب - تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة: من المعروف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشروعات المشتركة، مثل شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها،ومع ذلك لم تساعد هذه المشروعات على تقوية أواصر التعاون العربي، إلا أن من يحاول تقييم دور واثر هذه المشروعات سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشروعات قد اقتصرت أساسا على التمويل، مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جدا ، كما أن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية في الغالب، أي لم توضع إستراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشروعات الواجب إقامتها في إطار خطط التكامل الاقتصادي.

ج- تنمية التبادل التجاري العربي: يسود العالم حاليا اتجاه قوى نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية، ولا شك أن قيام منظمة التجارة العالمية، وما انبثق عنها من آليات ما هي إلا تكريس لهذا التوجه.

وفى ظل هذه التوجهات تظهر الحالة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وذا كان البعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصادات العربية فان الواقع يكشف بوضوح أن تكريس صور التعاون والتكامل يحتاج إلى مزيج من الآليات المحفزة للتعاون، ولن يتمكن أسلوب أو مدخل واحد من إحداث التعاون المطلوب.

ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة، دون إهمال المحاور الأخرى.

خاتمة الفصل:

لا يمكن للتكامل الاقتصادي العربي أن يجد سبيله إلى التطبيق العملي الفعال ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى الحكام العرب، ويتخلصوا من حبهم المفرط للسلطة وتشبثهم بها ولو على حساب المصالح العليا للأمة العربية وشعوبها، ولعل الخطوة الأولى هي تذليل العقبات التي يلاقيها المستثمر العربي و تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى وترقيتها إلى اتحاد جمركي ثم إلى سوق عربية مشتركة للوصول في آخر المطاف إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

مقدمة الفصل:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن الاستغناء عنها في المجال الاقتصادي، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول الأخرى على اختلاف مستوياتها سواءًا كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الدولية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى، وقد شهدت حركة التجارة الدولية تغيرات جذرية وجوهرية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان النظام التجاري الدولي وخلقت تداعيات عديدة لا يستهان بها مست كبريات الاقتصاديات العالمية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لنظرية التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المطلب الأول :مفهوم التجارة الدولية:

يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها :"عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة ".وتعرف التجارة الدولية كذلك على أنها":تلك التجارة التي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب ، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي ومتغيرات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية والحصص التجارية[1]".

كما تعرف التجارة الدولية بشكل عام على أنها :"أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ".

مصطلح التجارة الدولية يخضع لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها وعموما يمكن التفرقة بين[2]:

أولا :المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ثانيا :المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من:

1-الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).

2-الصادرات والواردات غير المنظورة(الخدمات) .

3-الهجرة الدولية.

4-الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

إذن التجارة الدولية هي" :عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواءًا في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة، بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة."

[1]- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاد دولي، http://ar.wikipedia.org.

[2]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 36

المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها.

هناك العديد من الأسباب والدوافع لقيام التجارة الدولية إضافة إلى احتلالها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية الدولية، وفيما يلي هذه الأسباب والمكاسب:

أولا:أسباب قيام التجارة الدولية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة **الندرة النسبية**، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة يصبح عليها الاستيراد من الخارج مفضلا، و من هنا تبدوا أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية [1].

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث وأوضح هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا الأخذ بها، حيث أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته، ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية[2]، ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن وجود فائض في الإنتاج يؤدي إلى قيام تجارة دولية وذلك لتصريف ذلك الفائض بغية الحصول على أرباح ورفع مستويات المعيشة للأفراد داخل المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الدولية هي نفس المبررات التي تدعوا إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة في هذا البلد ألا وهي رفع مستوى المعيشة، وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى المعيشة وهما:

-ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة أن عالمنا اليوم عالم في غاية التنوع، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في موارده.

[1]- رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000 ، ص 15

[2]– محمود يونس ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 ص12.

-نظرا لاختلاف في البيئة تختلف تكاليف إنتاج العديد من السلع والمؤسسات من دولة إلى أخرى بشكل ملحوظ وهذه الحقيقة بعينها، أي وجود اختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الرئيسي في قيام التجارة الدولية.

ثانيا:أهمية التجارة الدولية:

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية واستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تتجه لتخصصها في أنواع معينة[1].

جدير بالذكر أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى ففي الدول الصناعية الكبرى الأعلى تطورا تكاد تسيطر على تجارة العالم وتشمل كل من بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويبلغ نصيبها حوالي ثلثي قيمة التجارة العالمية، وعموما فإن أهمية التجارة الدولية تكمن فيما يلي:

1-تؤدي التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية و الوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و من خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الإختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة و إنسياب السلع والخدمات والعمالة.[2]

2-تعتبر التجارة الدولية وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني حيث تنص اتفاقية مراكش التي تأسست بموجبها المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة توجيه العلاقات الاقتصادية نحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها.

3-تعمل التجارة الدولية على تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية

[1]- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة ماجستير،(غير منشورة) جامعة الجزائر،2003 ص11

[2]- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009 ، ص01

مقارنة بالدول الأخرى فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة.[1]

4-تؤدي التجارة الدولية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة تجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها.

5-ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

6-تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواءًا كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الدولية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وتعتبر التجارة الدولية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدر□ا كذلك على الاستيراد و إنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري .[2]

7-هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة الإنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.

8-الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

المطلب الثالث :علاقة التجارة الدولية بالتخصص الدولي.

يلاحظ على المستوى العالمي أن جميع دول العالم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن لأن ذلك يجعلها تنتج كل إحتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك، وعلى أي حال فإن إتجاه أي دولة إلى إتباع هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما نحتاجه وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تسمح ظروفها الاقتصادية والجغرافية بإنتاجها ثم تبادلها بسلع وخدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة أعلى لذا يكون

[1]- سلطاني سلمى، مرجع سابق، ص11

[2]- رشاد العصار، حسام داود، مرجع سابق، ص 13

من الأفضل لها إستيرادها من الخارج، ومن هنا تظهر أهمية التخصص الدولي باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية أي أن هذه الأخيرة سبب ونتيجة في آن واحد لقيام التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

يتضح مما سبق أن التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية وقد أكد الاقتصاديون الكلاسيك أمثال آدم سميث على هذه الظاهرة حيث يقررون أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه ترتفع درجة مهارته، وتزيد إنتاجيته ومن ثم يحصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية ولذلك لابد وأن تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تبادل ما يزيد عن حاجتها مع الدول الأخرى طبقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

أولا:المناخ والظروف والموارد الطبيعية:

قد يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما إلى أن يتخصص في إنتاج أنواع معينة من الزراعات التي تتلاءم مع تربته، أو مناخه ودرجات الحرارة أو متوسط كميات المياه.

وتختلف دول لعالم اختلافا كبيرا في ما بينها في حيازتها للموارد الطبيعية كالنفط في بلدان معينة أو الفحم والحديد والنحاس وغير ذلك من خامات في بلدان أخرى، و من ثم تزداد أهمية هذه الدول بإعتبارها منتجة لهذه المواد الأولية، وقد تمتاز دول معينة بتربة خصبة ومناخ ملائم وبكميات من متساقطات المياه مناسبة للري أو لتوليد الطاقة الكهربائية فتتخصص دول في إنتاج بعض المنتجات الزراعية كتخصص مصر في إنتاج القطن والبرازيل في إنتاج البن وإندونيسيا في إنتاج المطاط.... و غيرها[1].

ورغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي، إلا أن دوره يضعف تدريجيا نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي،حيث أصبح بالإمكان القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والزجاجية، فضلا عن ذلك فقد إستغنت بلدان عديدة عن عن بعض المنتجات الزراعية بمنتجات صناعية بديلة، فعلى سبيل المثال يحل المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي والألياف والخيوط الصناعية محل الكثير من منتجات الصوف والقطن والحرير... و غيرها.

ثانيا :التفاوت في عرض العمل ورأس المال.

لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها الطبيعية فحسب بل وكذلك على أساس المعروض من اليد العاملة وتوافر رأس المال في هذا البلد، فبعض الدول قد توجد فيها وفرة في اليد العاملة غير الماهرة ، في حين لا تتوفر لديها الكميات الكافية من رؤوس الأموال اللازمة للصناعة، في مثل هذه الحالة قد تتجه هذه البلدان إلى الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية و التي لا تتطلب مهارات فنية عالية أو رؤوس أموال

[1]- محمود يونس، مرجع سابق، ص 13

ضخمة كصناعات النسيج والمواد الغذائية والصناعات الزراعية وما شابه ذلك وعلى العكس قد يقل عرض العمل في بعض الدول الصناعية الكبرى وعندئذ تتجه تلك الدول إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية في حال توفرت لديها مقومات مثل هذه الصناعات من رأس مال ومعرفة وخبرات...و غيرها[1].

ثالثا:تكاليف النقل:

إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى إتساع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى سعر السلعة، وعلى ذلك فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ تتوافر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الخارجية بالمقارنة بدولة أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطين الصناعة بالقرب من الموانئ والسواحل نظرا لأن تكاليف النقل البحري أقل من النقل الجوي أو البري، الأمر الذي يخفض من تكاليف نقل السلعة ومن سعرها على المستوى الدولي وهذا يعني أن ميزة إنخفاض تكاليف النقل تحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل هذه السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية[2].

رابعا :توافر التكنولوجيا الحديثة:

والمقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوافر لها السبق في إستحداث التكنولوجيا الجديدة (الإختراع و الإبتكار)تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة ظهورها ومن ثم فتقبل على إقتنائها فالعتاد والآلات والسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا وبريطانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا و غيرها تشكل عماد تجارتها الدولية[3].

خامسا :الاختلاف في الأسعار:

إن الأساس الجوهري لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في اختلاف الأسعار بين السلع المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق لكي يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته من دخله المحدود، وبالتالي فهو يفضل السلع ذات السعر المنخفض سواءًا كانت منتجة محليا أم مستوردة من الخارج وفي المقابل فإن المنتج يرغب في بيع سلع بأعلى الأسعار سواءًا في الداخل أو في الخارج.

[1]- محمد دياب، مرجع سابق، ص 15
[2]- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009 ، ص14،15
[3]- محمود يونس، مرجع سابق، ص 16

إن الفرق بين ثمن سلعة ما في بلد التصدير وبين ثمنها في بلد الاستيراد سيؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما إلا أن وجود نفقات النقل والرسوم الجمركية أو تفاوت أسعار الصرف كل ذلك سيؤدي إلى تغيير فروق الأسعار بين البلدين مما قد يؤثر على حجم التبادل الدولي[1].

من كل ما تقدم يتبين لنا أن التخصص هو أساس قيام التجارة الدولية، ولكن ينبغي ألا يتم تناول مسألة التخصص والعوامل المؤثرة فيه بصورة جامدة فإذا ما توفرت الأرض الخصبة والمناخ الملائم في بلد ما، فإن ذلك لا يعني أنه حكم على هذا البد أن يبقى إلى الأبد مجرد مصدر للمنتجات الزراعية وحدها، إذا يمكن بفضل إتباع سياسات اقتصادية معينة الانتقال إلى اعتماد صناعات محددة كذلك النقص في رؤوس الأموال لا يعني الحكم على البلد المعني بألا يلجأ أبدا إلى إنتاج سلع وذات كثافة رأسمالية ، فاللجوء إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها هو أحد الوسائل لسد النقص والأمر نفسه ينطبق على عوامل الإنتاج الأخرى من يد عاملة وخبرات ومعارف وما شابه ذلك.

المطلب الرابع :أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية.

تستطيع النظرية الاقتصادية أن تفسر التجارة الدولية مثلما تفسر التجارة الداخلية ولكن جرت العادة أن يتوقف العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الدولية عند مجموعة من الفوارق بينهما أهمها:

أولا :الاختلاف في طبيعة الأسواق[2] :

وهو من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي تعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:

1-الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة...و هو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم في السلع والخدمات، و لا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الإنفاق المختلفة ولكن قد يتضمن أيضا اختلافا بالنسبة للسلعة الواحدة وعليه فإن ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات؛

2-انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند إنتقالها من دولة إلى دولة أخرى، وإن كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته أمام التقدم الذي تشهده وسائل النقل والمواصلات في عصرنا كما أن إنتقال السلع والخدمات من بلد إلى آخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى

1- محمد دياب، مرجع سابق، ص 16 ص17

2- شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبيرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر،2003 / 2004،ص5

الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تجتاز حدود الدولة وغير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات عن طريق التجارة الدولية؛

3-تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية وهي ما تجعل المنتج عادة ما يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هاته السوق ذات مرونة طلب معينة، أما إذا حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه سوف يواجه سوقا ذات مرونة طلب أعلى وعليه أن يكيف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق؛.

ثانيا:اختلاف الوحدات السياسية[1] :

تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها وهي لا محال تختلف من مجتمع لآخر.

ثالثا:الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية:

لكل دولة سياساتها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية، نفس الإهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل.

وعلى صعيد آخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي وبذلك فإنهم قد يمتنعون أحيانا عن شراء بعض السلع الأجنبية حتى ولو كان سعرها أرخص من السلع المحلية إذا ما رأو في ذلك دعما للصناعة الوطنية.

رابعا:قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال [2] :

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية، ويترتب على ذلك أن تميل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال (عائد العمل)بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين إنتقل العمال من منطقة أو

[1]- محمد دياب، مرجع سابق، ص22

[2]- محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 18

نشاط الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعا الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها بسعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق.و بالنسبة للأرض فإنه برغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر إستخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي تقوم به.

أما على المستوى الدولي فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية إنتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى وقد تمنعها،هذه الحواجز قد تكون قانونية (مثل القيود التي ترد على إنتقال العمال أو رأس المال من دولة لأخرى). أو اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدولة الأجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي أو ثقافية مثل الاختلاف في اللغة أو العادات والتقاليد الذي يعرقل حركة العمل والتنقل أو إعلامية مثل صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدول الأجنبية إلى ما غير ذلك، ومع ذلك فإن الاقتصاديين المحدثين يرون أن عوامل الإنتاج لديها نوع من القدرة على الإنتقال من دولة لأخرى وإن لم يكن ذلك بنفس السهولة التي يحدث بها داخل الدولة الواحدة، فالفارق إذن هو في الدرجة قبل أي شيء آخر وعلى أية حال فإن هذا الفارق في الدرجة بين قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخليا وخارجيا يعد كافيا لوجود اختلافات بين التجارة الداخلية والخارجية[1] .

خامسا :الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية[2] :

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في إستخدام العملة الوطنية في التجارة الخارجية وفي إستخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، ولهذا السبب تبرز المشكلات الاقتصادية نتيجة للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن وخاصة إذا كانت العملات المختلفة غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حيث تتقلب أسعار الصرف بدرجة أكبر مقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب وهكذا فإن حساب وتنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعا من التكاليف والمخاطر التي لا توجد في التجارة الداخلية، أما فيما يتعلق باختلاف العملات فترى النظرية الحديثة أن اختلاف ها بين دولة وأخرى ليس مبررا لوجود نظرية مستقلة فمن الممكن أن يربط سعر الصرف بين الدولتين على أساس القوة الشرائية للعملتين وطالما أمكن تحويل عملة الدولة إلى عملة الدولة الأخرى فلا يوجد اختلاف رئيسي بين التجاريتين الداخلية والخارجية، وثمة أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواءًا بالنسبة لعملية إصدار العملة أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان بين الدول تشكل العامل الهام في التفرقة بين التجارتين الداخلية والخارجية ، فالبنوك على سبيل المثال لا تتشدد كثيرا في منح القروض والتسليفات لتمويل عمليات التبادل الداخلية، في حين تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية.

[1]- محمود يونس، مرجع سابق، ص 18
[2]- نفس المرجع ، ص 19

المبحث الثاني :دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية:

إن خلق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحر جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما فإن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وتتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدى وعلى القوة والشدة النسبية لكل من خلق التجارة وتحويل التجارة إضافة إلى هذين الأثرين فهناك آثار أخرى يخلفها التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية وبالتحديد حركة العمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: السياسة التجارية الدولية وأهدافها.

تلجأ الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات تجارية معينة، تختلف من دولة إلى أخرى حسب توجهاتها الاقتصادية والسياسية، وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفاتها.

أولا:مفهوم السياسة التجارية.

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[1] .

السياسة التجارية هي":مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة[2] ."

تجدر الإشارة إلى أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من كل و هو السياسة الاقتصادية، التي هي بصفة عامة همزة الوصل ما بين المذاهب الاقتصادية و النظم الاقتصادية[3].

إذن من خلال ما سبق ذكره من مفاهيم للسياسة التجارية يمكن إستنتاج التعريف الموالي:

السياسة التجارية هي ":برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو إجتماعية أو سياسية معينة ، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة[4]".

ثانيا:أهداف السياسة التجارية.

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الدولة تحقيقها من سياساتها التجارية منها ما هو ذو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع سياسي وإستراتيجي ومنها ما هو ذو طابع إجتماعي.

أ -الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

-تحقيق موارد للخزينة العامة: قد يكون الحصول على موارد للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية في كثير من الحالات حيث يعتبر الحصول على موارد من خلال هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا، سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل،كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها على هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة

---

[1]- محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص111

[2]- محمود يونس، مرجع سابق، ص119

[3]- سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت،1973 ، ص 65ص81

[4]- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ، ص12

الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال بإعتبارات العدالة الاجتماعية أو بإعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا،كما أن الهدف يلزم لتحقيقه إختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة.[1]

-تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:و يحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وتلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وإنخفاض في وارداتها نظرا لإنخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة و إرتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية ، كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى إستخدام القيود التعريفية و غير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها ، و هذا من شأنه رفع أسعار السلع المستوردة و تشجيع السلع المحلي المتشابهة.[2]

-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ولذلك يعتبر هذا أيضا أحد أهداف السياسة التجارية والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، و تثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

ومن الجدير بالذكر أن هدف حماية الإنتاج المحلي قد يتضمن هدفا آخر وهو توزيع الدخل القومي في إتجاه معين، فمثلا إصرار دول أوروبا الغربية على حماية إنتاجها الزراعي إزاء المنافسة الأجنبية ويتضمن حرص الحكومات في هذه الدول على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين فيها،كذلك فإن إصرار هذه الدول على حماية بعض فروع الإنتاج الصناعي كالغزل والنسيج يتضمن حرص حكوماتها على ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في هذه الصناعات[3] .

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: كالتضخم و الإنكماش وغير ذلك.[4]

-حماية الصناعات الوليدة :والمقصود بالصناعة الوليدة أو الناشئة كما تسمى أحيانا تلك الصناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة ولذلك فلا يقصد بالصناعة الوليدة مجرد حداثة العهد، فلا شك أن هناك الكثير من الصناعات حديثة العهد والتي لا يتوقع لها أي

---

[5]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص233-234.

[2]- عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993 ، ص29

[3]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص235

[4]- محمد دياب، مرجع سابق، ص300

إزدهار بل يجب أن تكون الظروف والإمكانات لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وعادة ما يطلق على محصلة هذه الظروف المواتية بتعبير الميزة النسبية، فإذا كانت هناك ميزة نسبية كامنة أو إحتمالية في فرع من فروع الإنتاج جاز في هذه الحالة إعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايتها.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق :الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية و يقصد به البيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.

وطالما أن الإغراق نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، فلابد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين والإغراق بهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي ستستشعر أية بادرة للإغراق تسارع بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا يمنع الإستيراد كلية، و يلاحظ أن إثبات ممارسة الإغراق قد يكون أمرا صعبا في الكثير من الحالات نظرا لأن الدول المختلفة عادة ما تتبع مفاهيم متباينة لبنود التكاليف.

ب -الأهداف الإجتماعية والإستراتيجية: وتتمثل الأهداف الإجتماعية للسياسة التجارية الدولية فيما يلي:

-حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية،كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الإجتماعية المختلفة.

-العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد إستيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر...و غيرها.

أما الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواءًا في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع و الإعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، وفي هذه لحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الإستيراد كلية، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الإطمئنان بها،كما قد تقضي الإعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا، و هنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف[1] .

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص239

المطلب الثاني:أنواع السياسات التجارية الدولية .

يشير إستقصاء وتتبع نظرية التجارة الدولية إلى وجود إتجاهين لسياسة التجارة الدولية، إتجاه يعارض تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية و إتجاه آخر يؤكد على الدور الفعال للدولة في ضبط وتنظيم وتسوية المبادلات التجارية، ولكل إتجاه أنصار يقدمون العديد من الحجج المؤيدة لسياستهم والتي هي في ذات الوقت بمثابة أوجه النقد للسياسة الأخرى.

1-سياسة الحرية التجارية:

لقد إختلفت المفاهيم الخاصة بسياسة الحرية التجارية وتعددت الحجج والدوافع المتعلقة بأنصار هذا المذهب والتي تجسدت أساسا في إلغاء دور الدولة في مجال العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

و يقصد بسياسة الحرية التجارية : " إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المتخلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، و إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية " [1].

سياسة الحرية التجارية هي: " الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، و هذا النوع من السياسات يعد تطبيقا للمذهب الحر في النطاق الاقتصادي الدولي، بمعنى آخر هي التطبيق الدولي للمذهب الاقتصادي الحر " [2].

فالسلع التجارية هي : " تلك السلع التي يمكن مبادلتها في السوق الدولية إما إستيرادا أو تصديرا بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر" ، أما السلع غير التجارية " فهي تلك السلع غير القابلة للتجارة دوليا أي السلع التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية ".

2- سياسة الحماية التجارية:

احتلت سياسة الحماية التجارية دورا فاعلا في التجارة الدولية من خلال إبراز الدور الهام والفعال للدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفيما يلي مفهوم هذه السياسة والحجج التي إرتكز عليها مناصروها:

و يقصد بسياسة الحماية التجارية" :قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[3] ."

وقد ظهرت هذه السياسة من أجل حماية إقتصاديات الدول النامية إزاء الإستغلال والسيطرة الرأسمالية من الدول الصناعية الكبرى.

---

[1]- محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص114

[2]- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961 ، ص279

[3]- محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص133

المطلب الثالث :الآثار الإستاتيكية للاتحاد الجمركي على التدفق التجاري.

لا شك في أن الممارسات العملية فضلا عن النظريات الاقتصادية تؤكد على أهمية تحرير المعاملات الاقتصادية بين الدول ودورها في زيادة الرفاهية لمختلف الأطراف الداخلة في التكامل الاقتصادي ، حيث تتوقف هذه الآثار قصيرة الآجل على عاملين هامين هما أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة .

1-أثر خلق التجارة :ويراد به الأثر النافع من الاتحاد الجمركي وذلك بنقل إنتاج لسلع من مصدر عالي التكلفة إلى مصدر اقل تكلفة من أحد الأعضاء أي نقل الإنتاج من البلد ذو النفقة الأعلى إلى البلد ذو النفقة الأقل وبالتالي الاقتراب أو التطابق مع التوزيع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة ويمكن أن نشرح هذا الأثر بمساعدة المثل الافتراضي التالي[1] :

إن تكلفة إنتاج السلعة" س "في البلد " أ " هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد" ب "هو 20دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمرك ، وقبل تكوين هذا الاتحاد كان البلد" أ "يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6 دولارات لكل وحدة، من السلعة" س" يتم استيرادها من البلد" ب"، وبعد إلغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد" أ" عن إنتاج السلعة" س "وصار يستوردها من البلد" ب "لأنه يتحصل عليها ب 20 دولارا مقابل25 دولارا لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن الاتحاد الجمركي يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم إحلال الواردات رخيصة الثمن من إحدى الأعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف .لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف غالية الثمن وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع فيها الدول بميزات نسبية أو تنافسية أي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في الاتحاد الجمركي في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبسعر أرخص، وتتدفق السلع بين الدول الأعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل الدولي[2] .

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

ولا يقف عند هذا الحد بل يؤدي تعميق التخصص على أساس الميزات النسبية في دول الاتحاد الجمركي إلى تحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الأعضاء وذلك لان زيادة الدخل بدول الاتحاد الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا إلى زيادة الواردات من الدول خارج الاتحاد[3] .

---

[1]. فرنسيس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، نقله إلى العربية د .محمد عزيز د.محمود سعيد الفاخري، الطبعة الأولى :منشورات جامعة قاريونس . بنغازي ،1991 ، ص 230 .

[2]- د .سهير محمد السيد حسن،د .محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2005 .،ص224 .

[3]- نفس المرجع، ص225 .

2-أثر تحويل التجارة :ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء .وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد . وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية[1].

والتمييز بين خلق التجارة وتحويلها أمر مهم، فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى آخر عضو إثر تكوين الاتحاد الجمركي، كما يترك خلق التجارة أثرا نافعا في الرفاهية، أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية الدول الأعضاء لكنه يضر برفاهية الدول غير الأعضاء.

ومن بين الشروط التي تمكن الاتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي إليه من خلق للتجارة ما يلي:

- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء.
- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.
- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد.
- زيادة درجة التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجة التكامل بينها، وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الاتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذا تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكاملة أي دول صناعية وأخرى زراعية.
- التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.
- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية.

هذا و إن التحليل السابق للأثر الإنشائي(خلق التجارة) والأثر التحويلي واللذان تناولهماB.Balassa في كتاباته يغطيانه جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج ،ولا بد من التفرقة بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة ويورد بالاسا" :إن الأثر الإنتاجي الموجب هو الاقتصاد في التكلفة الناجم عن تحويل الشراء من مجهر

[1]- كامل بكري ،**الاقتصاد الدولي :التجارة والتمويل)** الإسكندرية :الدار الجامعية،(2002 ، ص206 .

عالي التكلفة إلى مجهر منخفض التكلفة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الآثار الإنتاجية السالبة يراد بها التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في القطر الشريك بدلا من إنتاجها في القطر الخارجي، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج (الأجنبي) المنخفض التكلفة إلى المنتج (الشريك)ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها[1]. "

وبالإضافة إلى الآثار الإنتاجية والاستهلاكية للاتحاد الجمركي هناك مكاسب استاتيكية أخرى يمكن ذكرها وهي:

- تقليل المصاريف أو التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش.
- يؤدي الاتحاد الجمركي إلى خلق موقف تفاوضي قوي لأعضاء الاتحاد وتحقيق معدل تبادل دولي أفضل ، وذلك بسبب ما يحدث من تحول في التجارة يؤدي إلى انخفاض وارداتها من العالم الخارجي.

وتتحقق هذه المزايا سواء عند خلق التجارة أو تحويل التجارة.

المطلب الرابع :الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي على التدفق التجاري.

بجانب ما يتحقق من مكاسب استاتيكية أي آنية وعاجلة فإن دول الاتحاد الجمركي تحقق مكاسب ديناميكية عديدة، وتتمثل في تحقق مزيد من التنافسية بين الدول الأعضاء، واقتصاديات أو وفورات الحجم الكبير، تحفيز الاستثمار والاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية.

✓**زيادة درجة المنافسة :** إن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكوين اتحاد جمركي هي زيادة حدة المنافسة، فكنتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، فإن المنافسة بين الشركات في داخل الاتحاد ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنظر إلى أسواق في دول أخرى في الاتحاد أبعد من أسواقها المحلية،و هذه المنافسة بين الشركات داخل الاتحاد قد تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة، أي أنه عندما يتكون اتحاد جمركي وتزول الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد، لأن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن تشجع تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء للاتحاد الجمركي، إذن فزيادة الأسواق تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق الاتحاد، مما يفضي بدوره إلى تغيير الهياكل الإنتاجية.

✓**تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق :**تتلخص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من

[1] - Bela Balassa,op.cit,p.27.

الوفورات الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة، فعندما تتوسع الشركات وتنتج لسوق أكبر، فقد تتمتع بوفورات كبيرة الحجم لأن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا كبيرة ،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية، وبذلك يمكن القول أن اتساع السوق بتكوين الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم.

✓**تشجيع الاستثمارات :**لا شك أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى ب مصانع التعريفة الجمركية.

ويرجع بعض الاقتصاد بين الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوربا بعد 1955 إلى تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

✓**التغير التكنولوجي :**إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة، يحفز على إجراء البحوث وعلى التطور .ويبين بالاسا العلاقة بين حجم السوق والنشاط البحثي وذلك ناشئ عن الافتراض المسلم به وهو إمكانية تحقيق الوفورات الواسعة عن طريق البحث وزيادة الإنفاق على البحث على نحو يجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها ويؤكد بالاسا قائلا :" ... إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل وذلك لأن الوفورات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن تجني ثمرتها على كلا المستويين: المستوى القطري ومستوى الشركة، لأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية.

✓**تقليص المخاطر والشكوك :**من شأن التكامل الاقتصادي، كما أشار إليه بالاسا، أن يخفض المخاطر والشكوك أو عدم اليقين في التعامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد .ففي عالم اليوم توجد عوامل شتى تجعل التعامل الخارجي محاطا بالعديد من المخاطر المرتبطة بتعقيد الأنظمة التجارية، وإمكانية تغيير التعريفة من جانب واحد، وتغيير الأشكال الأخرى من القيود التجارية، وترتبط أيضا بأنظمة الصرف الخارجي، والسياسات الاقتصادية بصفة عامة، ولكن التكامل يميل إلى تعزيز التطور والتنمية بتقليله من تلك الشكوك وعدم اليقين.

خاتمة الفصل:

إن ظاهرة التجارة الدولية و التي تعتبر الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة هدفها معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال تنمية القدرة الإنتاجية و توسيع فرص العمالة و إنسياب عوامل الإنتاج بين الدول

و بالتالي بلوغ النمو الاقتصادي، هذه الظاهرة حيث تأثر وتتأثر في التكتلات الإقتصادية العالمية ، و هذا ما سيبرزه الفصل الثالث .

قائمة المراجع:

أ – المراجع باللغة العربية:

1 -الكتب:

– إكرام بدر الدين، قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الخامس، ماي 1983 .

– د.فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2004 ،

– دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

– رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000 .

– رفعت لبيب مقياس ، الاتفاقيات التفضيلية و التكتلات الاقتصادية المعاصرة الإسكندرية 1971 .

– رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

– سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت،1973 .

– صفوت ع.السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (القاهرة:دار النهضة العربية،2005).

– عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 .

– عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 .

– عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2003 .

محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الاوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية .

محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها و توقعاتها، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1986 .

– محمد محمود الإمام،العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره القاهرة، 2001

– محمد مهدي عمر ، محاضرات في التنمية، اللواء للطبع و التوزيع ، شبين الكوم ، 1993 .

– محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 .

2- أوراق بحثية ،ملتقيات،مجلات:

–مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة 1997 .

–مجلة الدول العربية أرقام ومؤشرات العدد الرابع 2013.

قائمة المراجع:

3- أطروحات:

- مقدم عبيرات،التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر،2001-2002.

- بجاوي سهام، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،جامعة الجزائر،نوفمبر 2005.

- خليفة موراد،التكامل الإقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2005-2006.

- آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار م.ع. للتجارة، رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007.

- غانية نذير،دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2008-2009.

- بلعور سليمان،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات م.ع.ت دراسة حالة م.ت.د الخليج العربية، جامعة الجزائر،2008-2009.

- بوالكور نور الدين،أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس2008-2009.

- عبد الرحمن روابح،حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

- لويشي إيمان،دور التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.

4- تقارير:

-تقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013 .

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

- Bela Balassa, the theory of economic integration, RICHARD D. IRWIN, INC. HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961.

- Centre studie , Paris,1968 . Claude Sobry , Jean-Claude Verez, Element de macroenomie ,Ellipses .

-F. Kahnert And others , Economic Integration Among Devloping Countries , Development

-J.F.Mittaine,F.Pequerul,Les Unions economiques régionales (Paris :Armant Colin,1999),

-Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey, International Economic Integration "Limits and Prospects", second edition, London, Routledge,1998,

-Viner Jacob, the customs union assue (New York . Harper and Row, 1950) ,.

ج- المواقع الإلكترونية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الاستثمار: http:// www.iaigc.net
- الصندوق النقدي العربي: http:// www.afm.org.ae
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: http://www.gcc-sg.org
- جامعة الدول العربية : http:// www.arableagueonline.org
- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي : http://www.maghrebarabe.org
- الشركة العربية للاستثمار : http:// www.taic.com
-الموقع:http://kodoking.y007.com/t26-topic consulté le:13/05/2012

شكر وتقدير

الحمد لله الذي قدرنا لهذا والصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم .

وبعد إذ يدعونا واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المؤطر السيد:بن شني عبد القادر، كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل أساتذة الذين قاموا بتدريسنا على مدار سنتين .

وإلى كل من وقع نظرة من قريب أو من بعيد في هذا البحث متمنيين أن يكون هذا الأخير خطوة إلى الأمام .

وختاما الحمد لله و أفضل الصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

وشكرا

فهرس المحتويات

مقدمة عامة		أ–ج
الفصل الأول:	**التكامل الاقتصادي،المفاهيم والمرتكزات**	**24-07**
المبحث الأول	**:الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي**	**08**
المطلب الأول	مفهوم التكامل الاقتصادي.	**09**
المطلب الثاني	أسباب ظهور التكتلات الإقليمية.	**11**
المطلب الثالث	أهمية التكامل الإقليمي.	**13**
المطلب الرابع	شروط نجاح التكامل الإقتصادي.	**14**
المبحث الثاني	**أشكال التكامل الاقتصادي،مزاياه و تكاليفه**	**16**
المطلب الأول	أشكال التكامل الاقتصادي	**17**
المطلب الثاني	مزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي.	**21**
المطلب الثالث	تكاليف التكتل الاقتصادي الإقليمي.	**22**
الفصل الثاني	**الإطار العام للتجارة الدولية**	**46-26**
المبحث الأول	**الإطار المفاهيمي لنظرية التجارة الدولية.**	**27**
المطلب الأول	مفهوم التجارة الدولية.	**28**
المطلب الثاني	أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها.	**29**
المطلب الثالث	علاقة التجارة الدولية بالتخصص الدولي.	**31**
المطلب الرابع	أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية.	**34**
المبحث الثاني	**دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية:**	**37**
المطلب الأول	السياسات التجارية الدولية و أهدافها.	**38**
المطلب الثاني	أنواع السياسات التجارية الدولية .	**41**
المطلب الثالث	الآثار الإستاتيكية للاتحاد الجمركي على التدفق التجاري.	**42**
المطلب الرابع	الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي على التدفق التجاري.	**44**
الفصل الثالث:	**التكامل الاقتصادي العربي، عرض للمقومات وتقييم للتجارب و المحاولات.**	**73-48**
المبحث الأول	**مسار التكامل الإقتصادي العربي.**	**49**
المطلب الأول	محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي من 1945 إلى1963	**50**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني	السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية	**52**
المطلب الثالث	محاولات وجهود التكامل الإقليمي الجزئي	**54**
المبحث الثاني	**نظرة على الاقتصاديات العربية و تحديتها**	**57**
المطلب الأول	تطور الاقتصاد الكلي .	**58**
المطلب الثاني	التطورات القطاعية.	**60**
المطلب الثالث	تحديات الاقتصاديات العربية .	**63**
المبحث الثالث	**تقييم التجارة في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي.**	**65**
المطلب الأول	أداء التجارة البينية ومساهمتها في التجارة الإجمالية.	**66**
المطلب الثاني	تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية و اتجاهاتها.	**68**
المطلب الثالث	مقترحات لتنمية التجارة العربية البينية.	**71**
خاتمة العامة		**76-75**

قائمة الجداول و الأشكال

الأشكال:

رقم الجدول	مضمونه	الصفحة
01	أداء التجارة العربية البينية (2009-2013)	69
02	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2009-2013)	71

الجداول:

رقم الشكل	مضمونه	الصفحة
01	نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2013)	70
02	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربي بنسب (2013)	72

مقدمة عامة:

طرح الإشكالية

لقد شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تمتع معظم الدول بتعاون اقتصادي متزايد، وتوسيع في نطاق الروابط التجارية، و تنامت ظاهرة التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة، آما حظيت غالبية دول العالم بنمو اقتصادي سريع .فالدعائم الراسخة للإدارة الحكيمة للاقتصاديات العالمية ، ومن منظورها الاقتصادي، تبين أنه يتعذر وجود دولة تستطيع العيش بمعزل عن العالم، فالمفاهيم الاقتصادية تنطوي على عنصرين في غاية الأهمية، ألا وهما:

التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الدولية تتيح الفرصة التبادل السلع والخدمات لرفع مستويات المعيشة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما ينعكس على التنمية الاقتصادية بالإيجاب، والدول المتقدمة في سعيها لزيادة معدلات التبادل التجاري الدولي لصالحها على المستوى العالمي ، قامت بخلق روابط اقتصادية بين اقتصادياتها في شكل تكامل اقتصادي، بحيث اعتبرته الآلية المناسبة لتعظيم مكاسبها من التجارة الخارجية، والتحكم في اقتصاديات الدول النامية الأخرى .والتي وفي سبيل محاكاتها لهذه الدول من جهة، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، أقدمت هي الأخرى على إنشاء تكاملات اقتصادية واعتبرتها السبيل الوحيد لطرد نحس التخلف والتبعية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .فالتكامل الاقتصادي وبفضل المزايا التي يوفرها سواء للدول النامية أو المتقدمة، والأوضاع التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المسير من طرف مؤسسات اقتصادية دولية تسعى لخدمة أسباب النمو والمساواة في الساحة الدولية وتدعيمها، أصبح ضرورة للاندماج في المواكبة الاقتصادية العالمية، فقد عانت الدولة المتخلفة بعد أزمات البترول في القرن الماضي، من عجز هيكلية مزمنة في موازين مدفوعاتها جعلتها ترضخ إلى مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتتحمل نتائج المشروطية الدولية وانعكاساتها، التي يفرضاها مقابل تقديم قروض لاستعادة التوازن لميزان المدفوعات، وفي سبيل تجنب مثل هذه الإجراءات القاسية من قبل الدول النامية، عملت لكل ما في وسعها على إقامة تكتلات قارية وإقليمية، من شأنها أن تعمل على زيادة وتنشيط تجارتها الخارجية بفضل التخصص وتقسيم العمل الدولي التي يوفره التكامل من جهة، وتجارتها البينية في المنطقة التكاملية من جهة أخرى .فتدفقات الاستثمارات الأجنبية في خريطة العالم الاقتصادي لها أماكن محددة متمثلة في المناطق الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، أما المناطق الأخرى وخاصة العربية فإن نصيبها من هذه الاستثمارات أشبه ما نقول بحد الكفاف، فهذه الدول النامية وفي سعيها لجذب وزيادة معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية سعت لتوسيع أسواقها عن طريق ربط اقتصادياتها بوصال التكامل الاقتصادي، والعمل على تفعيل وتنشيط الاستثمارات البينية في المنطقة، والقيام بمشروعات مشتركة من شأنها أن تلعب دور لا بأس به في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .حيث استعملتها الدول المتقدمة في مختلف مناطق العالم لتحقيق موازين مدفوعات موافقة، تنعكس بالإيجاب على

مقدمة عامة:

التوازنات الخارجية لها .وقد سعت الدول العربية منذ الخمسينات من القرن الماضي لإقامة تكامل اقتصادي عربي، إلا أنها لم تفلح في ذلك، لأسباب قطرية وإقليمية، ثم أعادت إحيائه من جديد بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى عام 1998 تنتهي عام 2020 بإقامة سوق مشتركة، وذلك من أجل خروجها من مأزق الإختلالات في موازين مدفوعاتها، وأعباء المديونية الخارجية، ومن أجل تحسين سعر صرفها في الأسواق العالمية،

والإشكالية التي تظهر من خلال هذا التحليل وتفرض نفسها للتعمق أكثر في تداعيات التكامل الاقتصادي بين الدول المشكلة له هي: **ما دور التبادل التجاري في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي؟**

و للوصول إلى التشريح المناسب والهادف إلى دراسة حيثيات هذه الإشكالية ندعمها بجملة من التساؤلات لعلها تكون النفق المؤدي إلى الإجابة على هذه الإشكالية.

–ما هي المناهج الرئيسية للتكامل الاقتصادي؟

–ما هيّ التجارة الدولية واثر التكامل الاقتصادي عليها ؟

–ما هي آليات تأثير المبادلات التجاريّ على التكامل الاقتصادي العربي؟

وكمعالجة أولية لهذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

–للتكامل الاقتصادي مناهج عديدة اتبعتها الدول المتقدمة من أجل تحسين معدلات تبادلاتها وزيادة رفاهية شعوبها عن طريق خلق التجارة على مستوى المنطقة التكاملية.

–إن المؤشرات الأساسية للتوازن الخارجي تتمثل في :ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، التضخم و البطالة، معدلات الفائدة، الناتج القومي الإجمالي ومحدداته،المستوى العام للأسعار....

–يؤثر التكامل الاقتصادي على ميزان المدفوعات وذلك من خلال تأثيره على الطاقة الاستيعابية الوطنية للدول الأعضاء، أسعار صرف العملات الوطنية، السياسات المالية والنقدية والتجارية.

–إن التكامل الاقتصادي العربي ومن خلال إحياء السوق العربية المشتركة، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة العربية .من شأنه أن يساهم في تفعيل وتنشيط التجارة البينية والخارجية، الاستثمارات البينية، زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، تفعيل المشروعات العربية المشتركة في جميع المجالات . وما ينجر عنها من فوائد تنعكس على الاقتصاديات العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

من غير الممكن اختيار أي موضوع للبحث لمجرد الرغبة الذاتية، إلا إذا كانت هذه الرغبة مبررة موضوعيا.

فمبررات اختياري لهذا الموضوع تعود أساسا إلى أهميته التي تنبع أساس من عدة اعتبارات أهمها:

مقدمة عامة:

– كجهد يضاف ، ومرجعا لبعض البحوث المستقبلية في هذا الموضوع إضافة إلى أنه يعتبر إثراء للدراسات الإقليمية، القارية والعربية.

–كونه يعالج موضوعا حيويا يتمثل في تصاعد ظاهرة التكتلات على مستوى الاقتصاديات العالمية، والتنافس الشديد بينها وعجز العالم العربي على التموقع في كتلة واحدة.

–أصبحت الاقتصاديات العربية غير قادرة على مقاومة تيار العولمة بأبعادها المالية، الاقتصادية والتجارية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها رصد وتحليل عملية التكامل الاقتصادي وأثارها على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، وذلك للتوصل إلى الجوانب الإيجابية والسلبية للتكامل الاقتصادي على التوازن الخارجي، ومعرفة الآليات التي من خلالها يكون للتكامل الاقتصادي أثر إيجابي، بحيث ينبغي الاستعانة بها للوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو تحقيق وضعية موافقة في ميزان المدفوعات تنعكس بالإيجاب على المديونية الخارجية، وعلى تطورات أسعار الصرف، إضافة إلى معرفة الآثار السلبية للتكامل الاقتصادي التي ينبغي تجنبها، والعمل على عدم توظيفها في العملية التكاملية، فالدول العربية خاصة غير النفطية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وهي تبحث عن الوسائل والأدوات اللازمة للقضاء على هذا العجز، والتخفيف من أعباء خدمة مديونيتها، وأن أفضل بديل لذلك، بعد عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هي إقامة تكامل اقتصادي عربي، باعتبار أن هذه الإصلاحات قد تساعد على إقامته.

أهداف الموضوع:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هي الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية، إضافة إلى الوقوف على المكاسب والخسائر التي من الممكن أن يجنيها الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وخاصة ميزان المدفوعات إضافة إلى:

–معرفة فيما إذا كانت العملية التكاملية، من شأنها الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والتي عجزت عملية الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على تحققه في كثير من الدول النامية.

–معرفة المنهج المناسب لنجاح التكتل الاقتصادي بين الدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة.

–معرفة أهم مؤشرات الدالة على نجاح التكامل الاقتصادي.تقييم آثار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية منذ إنشائها سنة 1998 .

–معرفة واقع التجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة على مستوى المنطقة العربية.

–الوصول إلى أسباب فشل جميع محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.

مقدمة عامة:

–التوصل إلى سبل تفعيل التجارة البينية، والاستثمارات البينية، والمشروعات المشتركة على مستوى المنطقة التكاملية.

–الوقوف على الآليات المناسبة للتخلص من المديونية الخارجية، وتحقيق تطورات إيجابية في أسعار صرف عملات الدول العربية.

–محاولة التعرف على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي، من خلال إحياء السوق المشتركة العربية في ثوبها الجديد.

تحديد الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

إن التحكم في العناصر التحليلية لهذا الموضوع، يتطلب تحديده من حيث مجال دراسته عبر الفترة الزمنية (1945–إلى يومنا هذا) كونها المجال الذي عرف أعمق التحولات الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على النظام الإقليمي الدولي بما فيها العربي، وكذلك باعتبارها فترة مسار التكامل الاقتصادي العربي.

أما الإطار الجغرافي أو المكاني للدراسة فيتمثل في الدول العربية.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم المزج بين المنهج الوصفي والتاريخي في كل من الفصل الأول و الثاني، والمزج بين المنهج الوصفي، والتاريخي والتحليلي في الفصل الثالث ، وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من الجهات المختصة.

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاعنا على مجموع الدراسات السابقة، وجدت أن هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع التكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي العربي، من جوانب مختلفة قد تتقاطع مع موضوع بحثي في نقاط عديدة وأهم هذه الدراسات:

–عيسى دراجي، التكامل النقدي العربي الواقع والتحديات، مذكرة ماجستير آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر 2003 ، الذي حاول الوصول فيما إذا كانت السياسات النقدية المتبعة في الأقطار العربية تأخذ في الاعتبار التكامل النقدي العربي.

–بجاوي سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005والذي حاولت الإجابة عن الإشكالية التالية: هل تعتبر الاستثمارات العربية البينية وجهة للدول العربية في إقامة تكامل اقتصادي عربي، وما مدى مساهمتها في تحقيقه؟ حيث توصلت أن المناخ الاستثماري في الدول العربية غير ملائم، وأن التحفيزات المقترحة من الدول العربية منافسة أآثر منها متكاملة.

–قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999 ، حيث حاول الإجابة عن الإشكالية التالية: هل بإمكان الدول العربية أن تبقى بمعزل عن التنظيم العالمي الجديد للتجارة ولا يمكنها الاستفادة من خدماته، هذا من جهة من جهة أخرى في حالة عدم انضمامها، هل تستطيع أن تنافس منتجاتها العربية منتجات الدول المتقدمة؟

–بن ناصر محمد، المشاريع المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ،والذي حاول معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن للمشاريع العربية المشتركة أن تساهم في تحقيق وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي؟ حيث من خلال دراسته توصل إلى أن المشاريع المشتركة تعتبر أهم مدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إضافة إلى الاستثمارات البينية التي تلعب نفس الدور.

مكونات الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة ، حيث تتناول المقدمة المشكلة التي يناقشها البحث وأسس اختيار الموضوع وأهميته و أهداف الدراسة وكذا تحديد الإطار الزمني والمكاني للدراسة و منهجية البحث .

أما الفصل الأول فانه يتعلق بالإطار النظري للتكامل الاقتصادي(المفاهيم والمرتكزات).

ويتعلق الفصل الثاني بدراسة حركة التجارة الدولية في إطار التغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي–التكتلات العالمية – .

ونختم دراستنا بالفصل الثالث بتوضيح دور التبادل التجاري في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي .

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات.

الفصل الثاني

الإطار العام للتجارة الدولية.

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي العربي: عرض للمفهومات وتقييم للتجارب والمحاولات.

مقدمة

قائمة المراجع

الملاحق